itfc

المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

التقرير السنوي

1431هـ

(2010م)

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المحتويات

1. تهيئة المؤسسة من أجل تحقيق التنمية المستقبلية المستدامة 6
- كلمة رئيس مجلس الإدارة 7
- رسالة الرئيس التنفيذي 8
- الهيكل التنظيمي وحوكمة المؤسسة 9
- تقوية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية 11
- مجلس الإدارة 13
- فريق إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 14
- إستراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 15
- نظرة سريعة على عام 1431هـ 19
- بيئة التجارة العالمية 22

2. تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل 25
- لمحة عن تمويل التجارة 26
- دعم القطاعات الاستراتيجية 27
- إيجاد آفاق جديدة 28
- توفير الحلول التجارية 29
- إيجاد القيمة والتأثير 31
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) 31

3. تنمية التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي 33
- توسيع نطاق امتداد المؤسسة من خلال المزيد من النهج الأكثر تركيزاً والشراكات المعززة 34
- تعزيز القدرة التجارية للدول الأعضاء 35
- الاستجابة لاحتياجات تنمية التجارة في الدول الأعضاء 36

4. إنشاء علاقات تعاون وشراكات 38
- تعبئة الموارد 39
- الشراكة مع المؤسسات المالية 40
- إيجاد التعاون داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 40

5. البيانات المالية المدققة 42
- تقرير مراجعي الحسابات 43
- قائمة المركز المالي 45
- قائمة الدخل 46
- قائمة التدفقات النقدية 47
- قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء 48
- إيضاحات حول القوائم المالية 49

6. ملاحق 63

قائمة الجداول

- جدول 1- صحيفة وقائع المؤسسة 19
- جدول 2- تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (2007-2009م) 24
- جدول 3 - تجارة دول منظمة المؤتمر الإسلامي والتجارة البينية لدول المنظمة (2008-2009م) 24
- جدول 4- عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 1431هـ حسب المنطقة 26
- جدول 5- عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 1431هـ حسب نوع الضمان 26
- جدول 6- عمليات التمويل التجاري المهيكل لعام 1431هـ 29
- جدول 7- خطوط التمويل و عمليات المرابحة على مرحلتين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 1431هـ 31
- جدول 8- عمليات تمويل التجارة المعتمدة على التمويل المشترك والجماعي من قبل المستفيدين لعام 1431هـ 39

قائمة الأشكال

- شكل 1- ثلاثة أعوام من تقدم المؤسسة (الاعتمادات و المدفوعات) 20
- شكل 2- عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 1431هـ موزعة طبقاً للقطاع 20
- شكل 3- عمليات تمويل التجارة المعتمدة للقطاع العام في مقابلة القطاع الخاص 20
- شكل 4- عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 1431هـ حسب مصدر التمويل 20
- شكل 5- صادرات السلع العالمية (1965-2009م) 23
- شكل 6- أسعار السلع الأولية التي تم اختيارها (2000-2010م) 23

قائمة المربعات

- مربع 1- دعم المؤسسة لاحتياجات بنجلاديش من الطاقة 27
- مربع 2- دعم تصدير القمح في كازاخستان 28
- مربع 3- المساهمة في تطور التجارة وتنمية السوق في اندونيسيا 30
- مربع 4- توفير الحصول على تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 32
- مربع 5- توصيات اجتماع باكو بشأن تطوير التجارة البينية لدى دول منظمة المؤتمر الإسلامي 37

تهيئة المؤسسة من أجل تحقيق التنمية المستقبلية المستدامة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس
الجمعية العمومية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وفقاً للمادة 26(1) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، يشرفني أن أقدم لأعضاء الجمعية الموقرين، نيابة عن مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التقرير السنوي للمؤسسة لعام 1431هـ الموافق لعام 2010م. و الذي يُلقي الضوء على أنشطة، وإنجازات المؤسسة بالإضافة إلى البيانات المالية المدققة لها للعام المنتهي في 1431/12/30هـ (2010/12/6م).

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير و الاحترام،

و الله الموفق،

د. أحمد محمد علي
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أشير إلى أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) قد أتمت عامها الثالث، وقد حققت أغلب أهدافها التشغيلية والإنمائية في عام 1431هـ. والجدير بالاهتمام، أنها باتت أقوى وأكثر ثباتاً على الرغم من بيئة الأعمال المتباطئة التي تسببت فيها الآثار طويلة المدى الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، التي قضت تقريباً على الاقتصاد العالمي في عام 2008م. وذلك بفضل مرونة المؤسسة وأساسها المتين مما ساعد على تجاوز الأزمة المالية، والتقليل من حدتها، حتى وصلت إلى منعطف هام خلال هذا العام، وذلك بإتمام خريطتها الاستراتيجية، حيث أنها انتقلت إلى مرحلة التنفيذ من خلال تطوير مبادرات تدور حول أفكار رئيسة متعددة.

ولقد شهد عام 1431هـ زيادة كبيرة في أنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، تمثلت في زيادة مستوى موافقات العمليات التجارية التي وصلت إلى ما قيمته 2.6 بليون دولار، وهو أعلى مستوى منذ تأسيسها قبل ثلاثة أعوام. وتُعزَى هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل: التركيز الكبير على التنوع، وإضافة عملاء جدد وسلع جديدة لمحفظة المؤسسة، وتقديم التمويل التجاري المهيكل. ومن أجل الوصول إلى مستوى قياسي لحجم الموافقات، فقد حشدت المؤسسة ما قيمته ١.١ بليون دولار من السوق المالية. كما أنها ركزت على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من خلال تقديم خط تمويل إلى البنوك المحلية في الدول الأعضاء.

ولقد وصلت التعاملات التجارية البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال برنامج السنوات العشر المشار إليه في إعلان مكة المكرمة إلى 16.6 في المائة، ومن المتوقع – كما هو مخطط – أن يتم تحقيق الـ20 بالمائة المستهدفة مع العام 2015م. ولقد خضع البرنامج التنفيذي لزيادة التجارة البينية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي للمراجعة المستمرة بالإضافة إلى التنفيذ خلال هذا العام. وقد واكبت المؤسسة الأنشطة والتظاهرات المبرمجة لها في مجالات ترويج وتسهيل التجارة، وبناء القدرات من أجل تنميتها وتوسيعها. علاوة على هذا، فقد أطلقت ونفذت مبادرة تتعلق بخارطة طريق المساعدة من أجل التجارة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى بالتعاون مع حكومات قرغيزستان وأذربيجان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأوروبا والمركز التجاري الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وفي الوقت نفسه، أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مبادرة جديدة لخارطة طريق المساعدة من أجل التجارة موجهة للدول العربية من خلال شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز التجاري الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات أخرى ذات صلة.

وتعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أيضاً عن كثب مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل تعزيز التعاون بين البنك الإسلامي للتنمية ومؤسساته التابعة من أجل الاستفادة من خبراتهم وقوتهم المشتركة. ويتم هذا من خلال التركيز على التنسيق بين جهودهم ومواردهم لخدمة الدول الأعضاء بشكل أفضل. كما تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية بنشاط أيضاً مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في إعداد وتنفيذ استراتيجية الشراكة بين الدول الأعضاء.

ومع اقتراب تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة، تقوم المؤسسة الدولية لتمويل التجارة بزيادة عملياتها مع توفير المزيد من المنتجات والخدمات التمويلية من أجل خدمة الدول الأعضاء بشكل أفضل من خلال زيادة التجارة البينية بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتنمية اقتصاداتها.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل خالص تقديري وشكري لكل العاملين في المؤسسة على التزامهم ومبادراتهم وتفانيهم، والتي بدونها ربما كان من المستحيل أن تنجز المؤسسة الأهداف الموضوعة لتحقيق رسالتها ورؤيتها.

مع أطيب التحيات،

د. وليد عبد المحسن الوهيب
الرئيس التنفيذي

الهيكل التنظيمي وحوكمة المؤسسة

نظرة عامة

إن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) هي كيان مستقل داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أُنشئ من أجل دفع عجلة التجارة؛ لتحسين الحالة الاقتصادية والمعيشية للناس في العالم الإسلامي. ولقد دعمت المؤسسة جميع أعمال تمويل التجارة التي كانت تُدار من خلال نوافذ مختلفة داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وقد بدأت عملياتها في 1 محرم من عام 1429هـ (10يناير 2008م). وقد زاد دمج أنشطة تمويل التجارة التي تقوم بها المجموعة تحت مظلة واحدة من كفاءة تقديم الخدمة من خلال الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء في بيئة الأعمال التي يتطلبها السوق.

تقوم المؤسسة (ITFC) كمؤسسة لها دور قيادي في تمويل التجارة المتوافق مع الشريعة الإسلامية – بنشر خبراتها وتمويلاتها على الشركات والحكومات في الدول الأعضاء. وينصب التركيز الأساسي للمؤسسة على تشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. إن المؤسسة – كعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية – تتمتع بقدرة فريدة على الوصول إلى الحكومات في الدول الأعضاء، وتقوم بدور المُيَسِّر لحشد الموارد العامة والخاصة من أجل تحقيق أهدافها في دعم التنمية الاقتصادية من خلال التجارة. وتساعد المؤسسة المشروعات في الدول الإسلامية على الوصول بشكل أفضل إلى التمويل التجاري، وتوفر لها الأدوات الضرورية الخاصة بالتجارة؛ من أجل بناء القدرات؛ لتساعدها على المنافسة بشكل ناجح في الأسواق العالمية.

الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى مستوى إداري في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، حيث خُولت لها جميع سلطات المؤسسة. وتتكون الجمعية من أعضاء يمثلون الدول الأعضاء، ومؤسسات مالية أخرى. وتُعد االجمعية العمومية مسئولة عن وضع القواعد واللوائح التي تنظم كافة أعمال المؤسسة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من عشرة أعضاء ويرأسه رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ويُعد المجلس مسئولاً بشكل أساسي عن الإدارة العامة للمؤسسة بما في ذلك تبني السياسات، والموافقة على الخطط التشغيلية والاستراتيجية والموازنات، فضلاً عن العمليات الخاصة بالمؤسسة وفق حدود السلطات المخولة للمجلس من الجمعية العمومية.

ومنذ نشأة المؤسسة، لعب مجلس الإدارة دوراً نشطاً من أجل ضمان وجود الرقابة الملائمة، والمساءلة في العمل، واتخاذ القرارات الواعية، المبنية على الثقة، ومن أجل تحقيق مصلحة المؤسسة والمساهمين فيها.

لجنة التدقيق

يقع على عاتق لجنة التدقيق الإشراف على الجوانب المالية والرقابة الداخلية للمؤسسة، والوقوف على مدى اتساقها مع رؤية المؤسسة، كما تقدم اللجنة تقارير عن النتائج التي توصلت إليها إلى مجلس الإدارة.

حوكمة المؤسسة

إن إدارة الكيانات التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، والذي تعتبر المؤسسة الدولية لتمويل التجارة جزءاً منه، إنما تتم بناء على مبادئ المجموعة لحوكمة المؤسسات. وتشكل هذه المبادئ أساساً لبناء علاقات جيدة مع المساهمين، وتنمية ثقافة الائتمان والثقة فيما بينهم. وقد تم وضع هذه المبادئ بشكل يتماشى مع مبادئ حوكمة المؤسسات للشركات متعددة الجنسيات والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومبادئ الحوكمة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمبادئ الإرشادية لحوكمة المؤسسات والخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومعايير المحاسبة والتدقيق والحوكمة الخاصة بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، كما ارتكزت على قوانين ومعايير واتفاقيات وأدلة مرجعية قياسية لحوكمة الشركات، والمسؤولية الاجتماعية و البيئية.

إن مبادئ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لحوكمة الشركات تتلخص في ثماني ركائز أساسية هي: الرؤية والاستراتيجية، والاتساق مع الشريعة الإسلامية، وتعزيز الأداء، والمساءلة، والشفافية، والإنصاف، والنزاهة. كما تدعو رؤية البنك الإسلامي للتنمية إلى التنمية البشرية الشاملة، والتي تتفق جميع أنشطتها مع تعاليم الشريعة الإسلامية. علاوة على هذا، تدعم هذه المبادئ حماية حقوق الملكية، وتنتهج منهج المشاركة في عملية صنع القرار، والالتزام بالتشاور والتعاون، والالتزام بالقيام بأنشطة تنموية متسقة مع أهداف المسئولية الاجتماعية والبيئية، والقيام بتعزيز الأداء المبني على ثقافة موجهة نحو النتائج، التي تبرز التأثير وإضافة القيمة. علاوة على هذا، تؤكد مبادئ المجموعة على المساءلة خلال العملية ككل وعلى الشفافية والنزاهة في التقارير الموجهة للمساهمين. وتدعم المبادئ أيضاً تعزيز النزاهة، وعدم التحيز والمساواة في التعامل مع كافة المساهمين.

تقوية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

إن الإدارة الفعالة للمخاطر هي شرط أساسي للحفاظ على الدقة المالية مع النمو المستديم للأرباح والميزانية العمومية. وفي هذا السياق ووفقاً للخطة الاستراتيجية المعتمدة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة(ITFC) ، قررت الإدارة أن تزيد من قوة الحوكمة العامة من خلال تأسيس إدارة مخاطر مستقلة داخل المؤسسة ترسل تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي. وبالتالي بدأت وظيفة إدارة المخاطر بشكل رسمي في ربيع الثاني من عام 1431هـ (مارس 2010م) من أجل القيام بالمهام التي تم التعامل معها من قبل من خلال قسم إدارة المخاطر الخاص بالمجموعة.

وفيما يتعلق بحوكمة الشركات الحالية، فتقع على عاتق مجلس إدارة المؤسسة المسئولية المطلقة عن الإشراف على إدارة المخاطر، وقد فوضت المؤسسة الرئيس التنفيذي للقيام بالإدارة اليومية، بما في ذلك بعض المسئوليات المتعلقة بالمخاطر. بالإضافة إلى ما ذُكر، فلدى المؤسسة العديد من اللجان على مستوى إداري عالٍ، تتعامل مع إدارة المخاطر مثل: لجنة الأصول والخصوم، ولجنة الائتمان، وأيضاً اللجنة الفنية، ولجنة تقويم الحقيبة الاستثمارية. وتكتمل هذه البنية التحتية الداخلية بلجنة إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة، والتي تراجع جميع سياسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بالمخاطر.

وقد وضع فريق إدارة المخاطر الخاص بالمؤسسة (ITFC) إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر ينطوي على عملية حوكمة قوية، ترتكز على المسئولية الفردية، والإشراف الجماعي والتقرير الشامل. ويعتمد الإطار المقترح على الركائز الثلاث التالية:

- فضل سياسات الممارسة التي تشمل مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية.
- أفضل البنى التحتية التي تشمل الأفراد والتقنية والبيانات والعمليات.
- أفضل طرق الممارسة والتي تشتمل على التسعير وقياس المخاطر.

ولأن وظيفة إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة مازالت في طور التكوين حاليًا، فقد بدأ الفريق المختص بتطوير المعايير لإدارة جميع أنواع المخاطر الرئيسة. وفي هذا الصدد، تم بالفعل تطوير سياسات وإجراءات داعمة لإدارة الائتمان وأُرفق بها وثيقة تشغيلية مفصلة عن النزاهة والعناية الواجبة بالعميل.

ومع المضي قُدماً، سيستمر تطوير وحدات إرشادية وسياسات تتناول مخاطر الائتمان والسوق والمخاطرالتشغيلية.

مجلس الإدارة

معالي الدكتور
أحمد محمد علي

سعادة الأخ
إبراهيم بن محمد المفلح

سعادة الأخ
أداما صال

سعادة الأخ
بدر أبو عزيزة

سعادة الأخ
سامي بن عبدالعزيز اليوسف

سعادة الدكتور
سليم جعفر كرتاش

سعادة الأخ
عيسى عبد اللاوي

سعادة الأخ
فهد بن عبد الله النويصر

سعادة الأخ
فيصل عبد العزيز الزامل

سعادة الأخ
مشهود يريما أمادو

سعادة الدكتور
وان عبدالعزيز وان عبدالله

ملحوظة: الأسماء مرتبة ترتيباً أبجدياً.

فريق إدارة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

(من اليمين إلى اليسار) في الصف الأول: د. وليد الوهيب، الرئيس التنفيذي مع المهندس هاني سالم سنبل، نائب الرئيس التنفيذي.

(من اليمين إلى اليسار) في الصف الأوسط: أ. أبو جالو، مدير عام العمليات بالإنابة/ السيد محمد حبشي، مدير عام البرنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة/ أ. نظيم نوردلي،مدير عام التسويق / أ.مبارك الطيب، مدير عام المالية/ أ. مهنى صبيح، مدير عام الخزانة/ أ. أحمد صباغ ، مدير عام الموارد البشرية والخدمات المؤسسية بالإنابة

(من اليمين إلى اليسار) في الصف الخلفي: أ. علي سليس، مدير عام الائتمان/ أ. إبراهيما سومة، مدير عام إدارة المخاطر/ أ. محمد إقبال آزاد، مستشار الرئيس التنفيذي.

إستراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

بدأ نشاط تطوير الاستراتيجية في النصف الثاني من عام 1430هـ (2009م)، بمنهج اشتمل على تصميم إطار تنفيذ. وفي عام 1431هـ (2010م)، بدأت مرحلة التنفيذ بالتأكيد على تحديد الأولويات الاستراتيجية، والتركيز عليها من خلال استخدام خريطة الاستراتيجية. وكان الهدف هو ترجمة الاستراتيجية إلى بنود تشغيلية وتوصيلها بشكل فعال إلى جميع أرجاء المؤسسة باستخدام إطار سجل الأداء المتوازن.

الرسالة

للنهوض بولاية المؤسسة، وتحقيق غرضها المنصوص عليه في إتفاقية التأسيس ولتلبية تطلعات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين ، تدرك المؤسسة الدور التحفيزي الذي ينبغي أن تلعبه في التجارة الدولية. لذا، تنص رسالة المؤسسة في هذا الخصوص، على ما يلي:

ثم إن التركيز الأساسي لاستراتيجية المؤسسة الدولية لتمويل التجارة ينصب على:

(1) تحقيق النمو المستدام مع التأثير على التجارة بشكل يمكن قياسه.
(2) توسيع نطاق الأعمال مع الحفاظ على تركيبة متوازنة للمحفظة الاستثمارية وتبني منهجاً متمركزاً حول العميل.

وبهذا تهدف المؤسسة إلى تقديم قيمة منقطعة النظير لعملائها من خلال تقديم حلول تنافسية فعالة ومتكاملة تفي باحتياجات العميل وتضمن فعالية إجراءات العمل. وهذا المنهج المركز على الاستراتيجية سيمكن المؤسسة من أن تصبح مؤسسة أكثر حيوية وفعالية بشكل يتناسب مع برنامج الإصلاح الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية.

الرؤية

تلتزم المؤسسة بالنهوض بالمهمة الملقاة على عاتقها، وبناء مؤسسة مستديمة من شأنها أن توفر النتائج المنشودة لأصحاب المصلحة المعنيون. ومن خلال إطار الاستراتيجية الخاصة بها حددت المؤسسة رؤيتها الواضحة، التي تحث على التميز، وتوجهها نحو التركيز على خدمة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن أجل ذلك تقوم المؤسسة بتوفير توجيهات استراتيجية واضحة تهدف إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها، وفيما يلي تلخيص للأهداف الأربعة الأساسية الواجب تحقيقها خلال الفترة من 1431-1435هـ (2010-2014م)، وهي:

- الاسهام في تعزيز التجارة والتكامل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،
- الاستجابة لاحتياجات العملاء بحلول مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية
- أن تكون المؤسسة الخيار الأمثل للحلول التجارية
- أن تحقق المؤسسة عائد عادل للمساهمين

الأهداف الاستراتيجية

إن للمؤسسة دوراً تحفيزياً في تنمية التجارة في الدول الأعضاء ودعم التجارة البينية من خلال توفير حلول تجارية عبر سلسلة القيمة الكلية و كذلك عبر الأقاليم في المستقبل. ومن أجل تحقيق رؤيتها و توقعات أصحاب المصلحة، تمزج المؤسسة بين الواقع التجاري وأهدافها التنموية.

وفي عام 1431هـ (2010م)، تم استخدام إطار سجل الأداء المتوازن كأداة إدارية لقياس الأداء من أجل ترجمة استراتيجية المؤسسة إلى مجموعة من الأفعال والإجراءات والأهداف والمبادرات الاستراتيجية تحت كل منظور من مناظير سجل الأداء. وهذا سيعود في النهاية على وحدات الأعمال مولداً ثقافة متمركزة حول الأداء تهدف إلى تحقيق مهمة ورؤية المؤسسة.

كما تم تعيين أربع فرق استراتيجية لتحديد المبادرات التي ستسد فجوات الأداء وتؤكد أن كل من الأنشطة التشغيلية للأعمال والمبادرات الاستراتيجية موجهة نحو تحقيق الأهداف المستقبلية المرجوة.

وتبدو هذه الأهداف في الخريطة الاستراتيجية كما يلي:

1. **تحقيق التنوع والتكامل والنمو:** هذا الهدف يركز على الحاجة إلى تنمية العمل من خلال تطوير حلول تجارية جديدة، وزيادة قدرة المؤسسة إلى الوصول للأسواق وأيضاً تفعيل برامج متكاملة مركزة على القطاعات.
2. **شريك في النجاح:** يتعلق هذا الهدف بجذب شركاء استراتيجيين لخلق حلول فريدة للعملاء، وتوسيع انتشار وأثر المؤسسة ، و احتمالية جذب تمويلات خارجية في المستقبل من أجل أنشطة التعاون التجاري والتنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء.
3. **غرس التميز في العمليات:** ويركز هذا على تنمية العمليات الداخلية بشكل يجعلها تحقق أفضل النتائج.
4. **العمل بروح الفريق الواحد:** يرتبط هذا الهدف بإيجاد البيئة المواتية المناسبة للأفراد والأدوات والأنظمة وأيضاً الثقافة الصحيحة للعمل.

تسعى المؤسسة لفتح آفاق جديدة من خلال بناء علاقات إستراتيجية مع الدول الأعضاء

نظرة سريعة على عام 1431هـ

جدول 1- صحيفة وقائع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	
بداية العمليات	الأول من محرم عام 1429هـ (10 يناير 2008م)
المقر الرئيسي	جدة، السعودية
عضو	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
الرسالة	المساهمة في التنمية التجارية للدول الأعضاء من خلال التجارة
رأس المال المرخص به	3 بلايين دولار
رأس المال المكتتب به	750 مليون دولار
عمليات التمويل التجاري المعتمدة (1431هـ)	72 عملية بإجمالي 2.6 بليون دولار
الإنفاق الكلي (1431هـ)	1.8 بليون دولار
الموافقات موزعة تبعاً للقطاعات (1431هـ)	قطاع الطاقة = 1.6 بليون دولار، القطاع الاقتصادي = 598 مليون دولار قطاع الزراعة = 154 مليون دولار، خط التمويل = 191 مليون دولار
الموافقات تبعاً للمنطقة (1431هـ)	آسيا/اتحاد الدول المستقلة = 1.54 بليون دولار الشرق الأوسط وشمال افريقيا = 849 مليون دولار أفريقيا = 161 مليون دولار

اتخذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في عام 1431هـ عدداً من الإجراءات؛ كي تواجه الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية. حيث قدمت العديد من المبادرات من أجل رفع عمليات تمويل التجارة، وتحسين الأداء العام، كما تم بذل المجهودات من أجل تقوية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، ومن أجل تهيئة المؤسسة لتنمية مستقبلية مستدامة. وقد بذلت المؤسسة جهوداً أثبتت مرونتها في مواجهة ظروف السوق العصيبة، وكانت قادرة على تحقيق أداء جيد. حيث زادت اعتمادات تمويل التجارة في عام 1431هـ، بنسبة 18في المئة ووصلت إلى 2.6 بليون دولار مقارنة بـ2.2 بليون دولار في عام 1430هـ.

كما استطاعت المؤسسة (ITFC) جذب عشرين (20) عميلاً جديداً، بقيمة قدرها 348.5 مليون دولار، بالإضافة إلى هذا ومع تطبيق استراتيجية التنويع الخاصة بالمؤسسة – تم تأسيس أطر تعاون مع دول وقطاعات غير بترولية جديدة.

شكل-1 ثلاثة أعوام من تقدم المؤسسة (الاعتمادات و المدفوعات)
(مليون دولار)

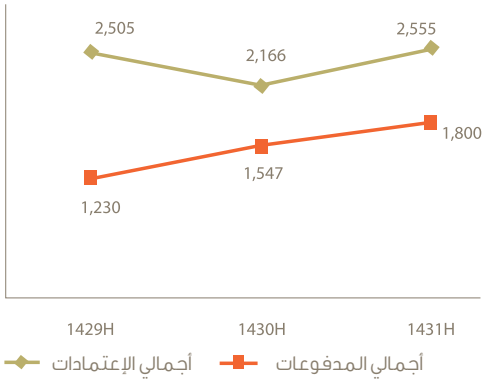

شكل 2- عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 1431هـ موزعة طبقاً للقطاع

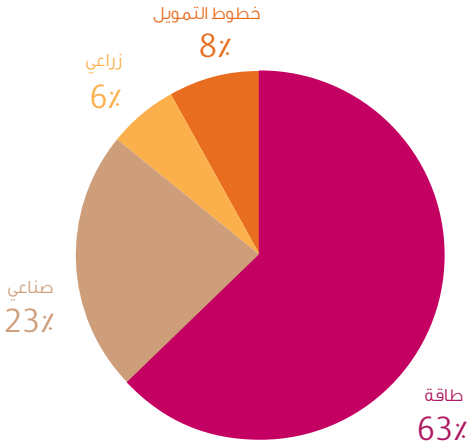

لقد تحسن الاستخدام بشكل ملحوظ خلال عام 1431هـ بالغاً 1.8 بليون دولار من أصل 1.5 بليون دولار في العام السابق. وعلى مستوى تعبئة الموارد، استطاعت المؤسسة حشد 1.1 بليون دولار من الأسواق المالية لتمويل ست عشرة (16) عملية تمويل تجاري من خلال التمويل التعاوني والجماعي مما عاد بالنفع على 10 دول أعضاء.

ولقد استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة1431هـ في دعم القطاعات الحيوية لدولها الأعضاء، فمن بين العمليات الإجمالية التي تمت الموافقة عليها، بلغ تمويل قطاع الطاقة ٪63. وقد اشتملت قطاعات مهمة أخرى مثل الصناعة (قطاع التصنيع والقطاعات الأخرى ذات الصلة) والتي مثلت ٪23 بينما شكلت خطوط التمويل ٪8 والزراعة ٪6.

علاوة على هذا، فقد استمرت المؤسسة (ITFC) في التزامها القوي ودعمها لتنمية القطاع الخاص وتنمية التجارة بين الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي كما هو موضح في الشكل أدناه.

شكل 3 – العمليات التجارية المعتمدة للقطاع العام في مقابلة القطاع الخاص

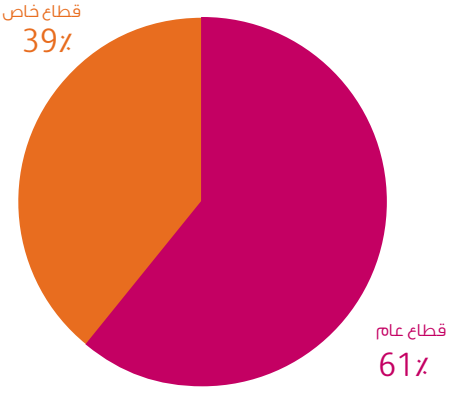

شكل 4 – العمليات التجارية المعتمدة لعام 1431 هـ حسب مصدر التمويل

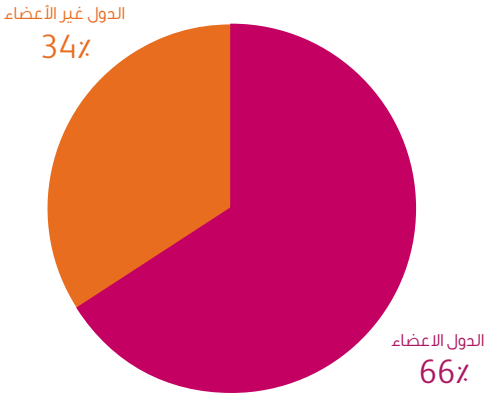

ومن ناحية أخرى، بذلت المؤسسة مزيداً من الجهود من أجل دعم تنفيذ خطوط التمويل في الدول الأعضاء الأقل نمواً. ففي عام 1431هـ كانت نسبة ٪45 أو 1.1 بليون دولار من إجمالي العمليات التجارية المعتمدة للمؤسسة مخصصاً للدول الأقل نمواً.

الجوائز وشهادات التقدير

حصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في عام 1431 هـ (2010 م) على العديد من الجوائز وشهادات التقدير الدولية؛ لما حققته من انجازات بارزة ومتميزة على الصعيدين المؤسسي والتشغيلي.

فعلى المستوى المؤسسي، نالت المؤسسة (ITFC) جائزتين مرموقتين من أبرز المجلات المتخصصة في التجارة الدولية، وهما: «أفضل مؤسسة/بنك إسلامي لتمويل التجارة» – للعام الثاني على التوالي – من مجلة "GTR " و «أفضل مؤسسة تنمية مالية» من مجلة "Trade Finance"، ممازاد من الاعتراف بالتزامها بالوفاء برؤيتها؛ كي تصبح الجهة التمويلية الأفضل لتقديم حلول وتمويل تجارية.

وعلى المستوى التشغيلي، فقد فازت اثنتان من العمليات الخاصة بالمؤسسة بجائزة «أفضل صفقة للعام»، كما رشِّحت مجلة «أخبار التمويل الاسلامي (IFN)» صفقة بمبلغ 40 مليون دولار، لتصدير القمح في كازاخستان كـ «أفضل صفقة تمويل مهيكل للعام»، بينما تم اختيار صفقة السكر في السودان بمبلغ 50 مليون دولار، كـ «أفضل صفقة مرابحة للعام»، بالإضافة لاختيارها كصفقة العام من قبل مجلة "GTR" ووكالة "Euromoney".

وقد انعكس نجاح كلتا الصفقتين في الواقع على دور المؤسسة في المساهمة في تنمية الأسواق والقدرات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق طرح الحلول التجارية المخصصة والملائمة لطبيعة أسواق وعملاء بعينهم، فقد كانت صفقة السكر أول تمويل جماعي مقدم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للقطاع الخاص في السودان، حيث دعمت المؤسسة (ITFC) أكبر مصنع متكامل للسكر في السودان، باعتبارها دولة من أكبر مصدري السكر في المنطقة.

وبالمثل، في صفقة القمح ذات التمويل المهيكل لدولة كازاخستان، حيث تمكنت المؤسسة (ITFC) من عقد صفقة تمويل إسلامي مهيكل هي الأولى من نوعها في آسيا الوسطى، والتي أصبحت نموذجاً للمعاملات الزراعية المستقبلية. واستند نجاح تلك الحالة إلى قدرة المؤسسة على تقديم تمويل مهيكل مخصص، وإلى روح التعاون الخالصة بين الممول والمستفيد، كما تمكنت المؤسسة من المساهمة في دعم المناطق الزراعية من خلال هذه العملية التجارية.

(من اليمين إلى اليسار) المهندس هاني سالم سنبل، نائب المدير التنفيذي وأبو جالو مدير عام العمليات بالأنابة في حفل تسليم جوائز وكالة "Euromoney" في لندن.

بيئة التجارة العالمية

نبذة عن التجارة العالمية

في عام 1430هـ (2009 م) تقلص حجم التجارة العالمية بسعر الدولار الأمريكي الحالي بمعدل 23٪ مما أدى إلى انخفاض في كل من حجم وأسعار السلع الأساسية. ولم يكن انخفاض أسعار السلع مفاجئًا مع تدني مستوى الطلب العالمي. ومع ذلك بلغ حجم الانخفاض نسبة 12٪ في عام 2009م. وقد فاقت هذه النسبة التوقعات إذ لم يسبق لها أن حدثت كثيراً في التجارة العالمية. ومع وجود بعض التحسن في الأوضاع في عام 2010م إلا أن التجارة العالمية لاتزال دون مستوى ما قبل الأزمة.

شكل 5: صادرات السلع العالمية (1965-2009م).

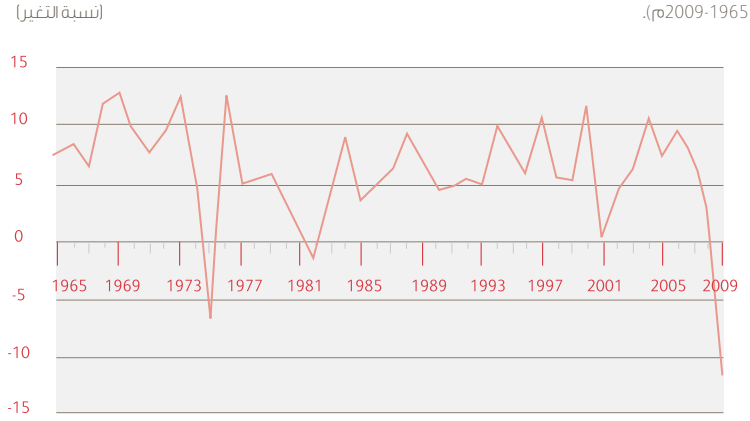

المصدر: سكرتارية منظمة التجارة العالمية (WTO)

ووفقاً لتوقعات منظمة التجارة العالمية (WTO) فإنه تم تقدير نمو التجارة العالمية بنسبة ٪9.5 في 2010م حيث انتعشت أسعار السلع الأساسية من أدنى مستوياتها في 2009م. وقد اقترن هذا بالتوقعات القوية لمستوى الطلب، مما أمكن من توقع انتعاشة كبيرة في التجارة العالمية؛ إذ لا يزال التوقع في 2010 م أبعد بكثير من مستويات ما قبل الأزمة.

شكل 6: أسعار السلع الأولية التي تم اختيارها (2000-2010م)

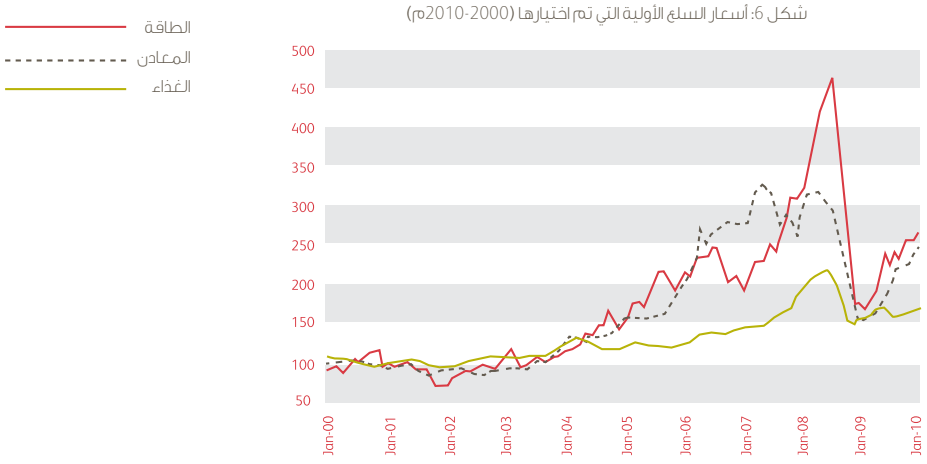

المصدر: أسعار السلع الأولية صندوق النقد الدولي(IMF)

التجارة الدولية والتجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي(OIC)

انخفض حجم التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي(OIC) بنسبة ٪22.5 في عام 2009م وقد قارب مستوى الانخفاض المستوى الملحوظ نفسه في التجارة العالمية خلال العام ذاته (انخفاض بنسبة ٪23). ولكن خلافاً للتجارة البينية المنظمة ، فقد شهدت صادرات المنظمة للعالم انخفاضاً كبيراً بنسبة ٪29.7 (1.3 تريليون دولار) بينما انخفضت واردات المنظمة بنسبة ٪16.8 فقط (1.2 تريليون دولار). وقد جاء الانخفاض الأكبر في الصادرات نتيجة لهبوط في أسعار السلع الأساسية والتي تمثل جزءاً مهماً من صادرات دول منظمة المؤتمر الإسلامي للعالم. وفي عام 2009م انخفضت الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي حتى بلغت 208 بليون دولار، بينما هبطت الواردات البينية هبوطاً سريعاً إلى 219 بليون دولار، والذي يشكل هبوطاً بحوالي 124 بليون دولار. وقد كان الانخفاض في التجارة بين دول المنظمة ٪22.5 تقريباً، ومع ذلك فإن نسبة التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لم تنخفض (و هي زيادة التجارة البينية للمنظمة على تجارة المنظمة مع العالم)، والتي تشكل النقطة المرجعية لإعلان مكة والذي دعا الى تحقيق ٪20 لتجارة منظمة المؤتمر الإسلامي البينية مع حلول عام 2015م. ويرجع ذلك الى أن الانخفاض الكلي لتجارة المنظمة مع سائر العالم تجاوز الانخفاض في التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

جدول 2: تطور التجارة الخارجية لدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي(2007-2009 م). (بليون دولار أمريكي)

	2007	2008	2009	نسبة التغير٪
صادرات العالم	13,800.00	15,775.00	12,147.00	-23.00٪
واردات العالم	14,300.00	16,120.00	12,385.00	-23.17٪
صادرات منظمة المؤتمر الإسلامي للعالم	1,395.31	1,890.99	1,329.35	-29.70٪
واردات منظمة المؤتمر الإسلامي من العالم	1,164.59	1,489.21	1,239.67	-16.76٪
الصادرات البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي	200.2	265.32	207.92	-21.63٪
الواردات البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي	220.39	285.63	218.83	-23.39٪
التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي	420.59	550.95	426.75	-22.54٪
الحصة بالنسبة				
صادرات دول المنظمة للعالم/صادرات العالم	10.11٪	11.99٪	10.94٪	-8.73٪
واردات دول المنظمة من العالم/واردات العالم	8.14٪	9.24٪	10.01٪	8.33٪
تجارة دول منظمة المؤتمر الإسلامي للعالم/تجارة العالم	9.13٪	10.61٪	10.47٪	-1.30٪
الصادرات البينية لدول المنظمة للعالم/صادرات دول المنظمة للعالم	14.35٪	14.03٪	15.64٪	11.48٪
الواردات البينية لدول المنظمة من العالم/واردات دول المنظمة من العالم	18.92٪	19.18٪	17.65٪	-7.97٪
نسبة التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي	16.64٪	16.60٪	16.65٪	0.30٪

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

تضررت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) – كمؤسسة تمويل إسلامي – تضرراً بالغاً: نتيجة التراجع في التجارة البينية للدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) ، والتغير المتسارع لأسعار السلع الأساسية. وكان للانخفاض في تجارة الدول الأعضاء تأثيراً مباشرًا على أعمال تمويل التجارة الخاصة بالمؤسسة. ومن المتوقع أن الانخفاض الذي لوحظ على واردات الدول الأعضاء لعام 2009م سينعكس في صورة تدني ملحوظ في فرص تمويل التجارة. وهذا الترابط بدا واضحاً في 2009م في العلاقة بين واردات الدول الأعضاء والموافقات التجارية للمؤسسة (ITFC)، حيث أن الاعتمادات للعمليات التجارية شهدت هبوطاً خلال العام مع انخفاض واردات منظمة المؤتمر الإسلامي. ومع ذلك فإن بيئة الأعمال للمؤسسة تستعد للتحسن بسبب الانتعاش المتوقع للتجارة العالمية في عامي 2010م و2011م إلى جانب تصاعد أسعار السلع.

كذلك تمثل الدول الأعضاء مجموعة متنوعة ذات تباين كبير بالنسبة لمؤشراتها الاقتصادية، حيث تمثل المملكة العربية السعودية وماليزيا وإيران وباكستان وإندونيسيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة نسبة 60٪ من إجمالي الناتج المحلي لدول الأعضاء مجتمعة. ومن المرتقب في المستقبل أن تستمر هذه الدول في السيطرة على التجارة البينية لدول المنظمة وأيضاً تجارة منظمة المؤتمر الإسلامي مع باقي دول العالم.

جدول 3: تجارة دول منظمة المؤتمر الإسلامي(OIC) والتجارة البينية لها (2008-2009 م). (مليون دولار أمريكي)

الدولة	واردات دول منظمة المؤتمر الإسلامي		الحصة		صادرات دول منظمة المؤتمر الإسلامي		الحصة	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009
المملكة العربية السعودية	15,573	12,154	5٪	6٪	35,036	27,703	13٪	13٪
ماليزيا	15,794	11,868	6٪	5٪	20,772	17,595	8٪	8٪
إيران	18,694	15,136	7٪	7٪	13,804	14,238	5٪	7٪
باكستان	19,281	13,650	7٪	6٪	7,897	7,364	3٪	4٪
اندونيسيا	22,698	16,613	8٪	8٪	16,197	11,479	6٪	6٪
تركيا	29,179	17,706	10٪	8٪	32,595	28.,634	12٪	14٪
الإمارات العربية المتحدة	30,349	23,031	11٪	11٪	30,524	27,024	12٪	13٪
الدول الخمسين الأخرى	134,061	108,673	47٪	50٪	108,498	73,880	41٪	36٪
لتجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي	**285,630**	**218,831**	**100٪**	**100٪**	**265,324**	**207,917**	**100٪**	**100٪**

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT)

كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن الدول السبع قامت باستيراد ما يقرب من 110 بليون دولار من دول أخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد كان المبلغ أكبر من واردات الدول الخمسين الأخرى مجتمعة، ليكون الإجمالي 108بليون دولار في 2009. وقد انخفضت حصة الدول الخمسين من الصادرات البينية للدول الأعضاء لتصبح 36٪ فقط. وبدراسة المؤشرات عن قرب يتبين أن الدول السبع تميل إلى التجارة فيما بينها أكثر من التجارة مع باقي الدول الأعضاء. وهذا يشير إلى ميزة إمكانية تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء من خلال تسهيل التجارة بين الدول الكبرى والصغرى بالإضافة إلى تحفيز التجارة بين الدول الصغرى.

تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل

لمحة عن تمويل التجارة

حققت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في عام 1431هـ أداءً جيداً في عدد من النواحي، بالرغم مما كان يمر به الاقتصاد العالمي من توابع و آثار للأزمة المالية العالمية ، وهذا يؤكد مرونة المؤسسة والأسس القوية التي تقف عليها، ويتمثل هذا الأداء الإيجابي في ما اعتمدته المؤسسة من عمليات تمويل التجارة، والتي بلغت هذا العام ألفين وخمسمائة وخمسة وخمسين (2,555) مليون دولار. علاوة على ذلك فقد تمكنت المؤسسة (ITFC) من جذب عشرين (20) عميلاً جديداً بإجمالي قيمته (348,5) مليون دولار، كما أسست أطر تعاون جديدة مع دول أعضاء وقطاعات جديدة غير نفطية, وذلك بما يتماشى مع استراتيجية التنويع التي تتبعها، وكانت هذه الجهود سعياً للوصول إلى المزيد من العملاء وتوسيع نطاق التغطية ليشمل المزيد من الدول الأعضاء. وكما هو مبين في الجدول أدناه، فقد كان حجم المبالغ المعتمدة يستحق الثناء، حيث يتضح ارتفاع ملحوظ فيها تصل نسبته إلى (18) في المائة مقارنة بعام 1430هـ.

جدول 4: عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 1431 هـ حسب المنطقة (مليون دولار أمريكي)

المنطقة	1431 هـ	٪	1430 هـ	٪
آسيا/اتحادالدول المستقلة	1,544	61	1,477	68
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	849	33	530	25
جنوب الصحراء الأفريقية	161	6	160	7
الإجمالي	2,555	100٪	2,166	100٪

وقد بلغت عمليات التمويل خلال عام 1431هـ ألفاً وثمانمائة (1800) مليون دولار، مقارنة ب ألفاً وخمسمائة (1500) مليون دولار في عام 1430هـ. وقد يُعزَى السبب وراء ارتفاع قيمة التسهيلات للتنفيذ الناجح لخطة الأعمال في في بنجلاديش ووسط آسيا وإندونيسيا، كما ساعد التنفيذ السريع للعمليات ذات المبالغ الضخمة على تحقيق هذه النتائج، بالإضافة الى تطبيق آلية المتابعة ذات الكفاءة العالية التي ساعدت على تحسين مستويات التسهيلات، بالإضافة الى عامل آخر وهو تطبيق عملية استعادة ومتابعة المستحقات المتأخرة، فقد كانت جميع هذه التدابير- إضافة إلى سرعة وتيرة الاعتمادات - بمثابة الداعم لقدرات توليد الأرباح لنشاطات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة فيما يخص تمويل التجارة.

جدول 5: عمليات تمويل التجارة المعتمدة لعام 1431هـ حسب نوع الضمان (مليون دولار أمريكي)

نوع الضمان	1431 هـ	٪	1430 هـ	٪
سيادية	1,021	40	49	2
ضمان بنكي	494	19	1,478	69
بدون ضمان	658	26	569	26
تمويل تجاري مهيكل	376	15	70	3
الضمان الائتماني	5	0	0	0
الإجمالي	2,555	100٪	2,166	100٪

دعم القطاعات الاستراتيجية

لقد كانت هناك زيادة كبيرة في تمويل السلع التي تعتبر ذات طبيعة استراتيجية بالنسبة للدول التي استفادت من تمويلات المؤسسة في عام 1431هـ. حيث قامت المؤسسة بدعم القطاعات الاستراتيجية مثل النفط والقطن والقمح في عدد من الدول، والتي ثبت أنها حيوية لاستدامة وثبات هذه الاقتصادات و كان النفط الخام و المنتجات المكررة بقيمة مليون و ستمائة و اثني عشر (1,612) دولار أمريكي من البنود الرئيسية في محفظة المؤسسة. ويُعَدُّ ذلك جزءً من استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) لتعزيز مرونتها في خضم الأزمة المالية العالمية.

ولقد كانت عمليات تمويل النفط و منتجات عالية القيمة\ سريعة الصرف و التنفيذ التي قامت بها المؤسسة لفترة طويلة أحد المكونات الأساسية التي أسهمت في بناء المحفظة الاستثمارية للمؤسسة. وفي العام نفسه تمت الموافقة على عمليتين استراتيجيتين إضافيتين، فكانت الأولى لقطاع القطن في السودان بمبلغ (20) مليون يورو، والأخرى لقطاع القمح في كازاخستان بمبلغ (40) مليون دولار .

مربع 1 – دعم المؤسسة لاحتياجات بنجلاديش من الطاقة

"تلعب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دوراً استراتيجياً في دعم قطاع الطاقة في بنجلاديش"

معالي الدكتور عطاء الرحمن، محافظ البنك المركزي البنجلاديشي

وافقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على اثنتي عشرة (12) عملية في عام 1431هـ (2010 م) لصالح حكومة بنجلاديش بقيمة ثمانمائة وثمانين (880) مليون دولار أمريكي؛ لاستيراد النفط الخام ليتم تكريره وتوزيعه في السوق المحلي عن طريق شركة مصفاة بنجلاديش لتكرير البترول. وقد مَثّلت هذه القيمة ما يقرب من 37٪ من احتياجات الدولة من الواردات النفطية السنوية.

إن مساعدة دولة نامية عن طريق توفير التمويل اللازم لتوفير احتياجها من الطاقة من خلال عملية تمويل ضخمة تبلغ 880 مليون دولار تعتبر مساهمة مهمة للاقتصاد حيث أن الطاقة من أهم معطيات أي نشاط اقتصادي، كما أن توفير شروط جيدة مقارنة بمؤسسات التمويل الأخرى لتمويل احتياجات بنجلاديش من الطاقة قد مكّن حكومتها من الحد من استهلاك الموارد المدخرة في الميزانية و المخصصة للنفقات البديلة مثل الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة.

وتعليقاً على التعاون مع المؤسسة (ITFC) أشار د. عطاء الرحمن، محافظ البنك المركزي البنجلاديشي في كلمته، قائلاً: «تلعب المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دوراً استراتيجياً في دعم قطاع الطاقة في بنجلاديش وهو أمر حيوي للنمو وتطوير اقتصاد الدولة». وأضاف قائلا: «إن مما له أهمية كبيرة حصول الدولة على احتياجاتها من الطاقة، وهو المجال الذي تلعب فيه المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دورًا مهماً، إذ تمكّن الدولة من الإبقاء على زخمها الإنمائي والتنموي وتعزيزه». وقد اتفقت كل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وحكومة بنجلاديش على تعزيز التعاون من خلال خطة تمويلية تصل إلى 2.0 بليون دولار أمريكي في عام 1432هـ (2011 م).

إيجاد آفاق جديدة

ان المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة – كجزء من استراتيجيتها – تهدف الى تنويع محفظة التمويل التجاري، لذلك فقد تم بذل الكثير من الجهد للوصول الى أسواق وقطاعات جديدة، ففي عام 1431 هـ تم جذب 20 عميلاً جديداً بإجمالي 348.5 مليون دولار أمريكي ممثلاً بذلك نسبة 7.13٪ من إجمالي العمليات المعتمدة. (انظر ملحق ٢ لمزيد من المعلومات). بالإضافة الى ذلك، فقد تم تأسيس عمليات في قطاعات جديدة وخاصة القطاعات غير النفطية (كالفحم، والصلب، والحبوب، والبتروكيماويات، وفول الصويا، والذرة، وزيت النخيل). وقد نتج عن كل هذه الجهود إيجاد محفظة متنوعة وقوية، تتماشى مع الاستراتيجية الجديدة. هذا وقد أثبتت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مرة أخرى مرونتها في مواجهة التحديات في ظل منافسة شرسة.

مربع 2 – دعم تصدير القمح في كازاخستان

"قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتقديم حلول تمويلية مصممة بطريقة سريعة ومفعمة بالحماس"

السيد نورلان تلوبيايف، رئيس المجمع الزراعي الصناعي.

تعد كازاخستان من أكبر خمس (5) دول مصدرة للقمح على مستوى العالم. وقد مكن إنتاج القمح عالي الجودة كازاخستان من استيفاء المعايير الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية.

وفي إطار استفادتها من الفرص التي يوفرها قانون الحبوب الكازاخستاني، قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بوضع هيكل منظم مبتكر لعمليات تمويل التجارة بشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وهو هيكل يعتبر الأول من نوعه في آسيا الوسطى. و أصبحت هذه الصفقة نموذجاً للمعاملات المستقبلية؛ نظراً لمميزاتها الفريدة، والتي ستجعل من التمويل المهيكل تمويلاً أكثر تنافسية بالإضافة الى الأثر الإنمائي له.

ولقد قامت المؤسسة (ITFC) باعتماد عملية تمويل مهيكلة و مخصصة لتصدير القمح من خلال آلية تمويل متوافقة مع الشريعة الاسلامية بقيمة ٤٠ مليون دولار أمريكي لصالح الشركة الكازاخستانية AIC Invest LLP كازاخستان. وفي هذا الصدد، يقول السيد نورلان تلوبيايف، رئيس المجمع الزراعي الصناعي: « إن تقديم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لحل تمويلي مهيكل بناءً على الاحتياجات المحددة بالإضافة إلى سرعة الاستجابة و الحماس كان أحد أهم المميزات المهمة التي يتوقعها أي محرك اقتصادي من مؤسسة مالية، ويُعَد أكثر ملاءمة لشركات الأعمال التجارية مثل AIC Invest LLP».

وتعليقاً على هذه الشراكة جاء حديث السيد نورلان قائلاً: «بصراحة، لقد فكرنا ملياً خلال اتصالاتنا الأولية مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشأن تأثير وجود مقر المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في «جدة» وبُعده عن كازاخستان على كفاءة وفاعلية التعاون المحتمل». وأضاف: «ولكننا دُهِشْنا من حماسة وتحفز فريق عمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة واللذان انتفى معهما عامل بُعد المسافة».

توفير الحلول التجارية

قامت المؤسسة (ITFC) بتحويل استراتيجيتها عن طريق الانتقال من تقديم التمويل وحده إلى العمل على توفير حلول التمويل التجاري للعملاء. وفي هذا السياق، تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) على زيادة تركيزها على التمويل التجاري المهيكل (STF) كوسيلة لزيادة التعاون مع الدول الأعضاء، بينما هي في الوقت نفسه تعمل على تطوير وتنويع محفظة التمويل الخاصة بها.

إن الأثر المستمر للأزمة المالية العالمية يتطلب معايير أكثر صرامة لمنح عمليات تمويل. وهذا يتجاوز الاعتماد الكلي على البيانات المالية للعملاء، ويمتد لضمان الاستخدام المناسب للتمويلات، وإيجاد وسيلة للتحليل الائتماني للمصادر الأساسية للسداد. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسة (ITFC) تُصَعِّد جهودها لزيادة حجم وحصة عمليات التمويل التجاري المهيكل في محفظتها الإجمالية. ويتم بذل هذه الجهود ليس فقط لزيادة المرونة، لكن أيضا لتحقيق تقديم عمليات تمويل تلبي تماماً احتياجات عملائها.

ويمكن تعريف التمويل التجاري المهيكل على أنه وسيلة يتم من خلالها توفير الحلول التجارية خارج نطاق الضمانات التقليدية ، حيث يتم التحول من التركيز على الوضع الائتماني للعميل إلى التركيز على سوق السلعة الممولة والتدفق المالي الناتج عنها، والى التركيز على هياكل تعزز التمويل الآمن. ويقال إن التمويل المهيكل أظهر أداءً جيدا بالمقارنة مع أشكال أخرى من التمويل أو الاستثمار في الأسواق الناشئة، الأمر الذي يجعل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أكثر مرونة لتوفير الحلول التجارية لعملائها في الأسواق الناشئة كبديل للتمويلات التقليدية.

وعلاوة على ذلك، هناك إدراك متزايد بأن وجود فَهم أفضل لمعاملات العملاء التجارية ودوراتهم التشغيلية يُعَدعاملاً مهمًا في تقويم احتياجات التمويل والحد من مخاطر التمويلات المتعثرة.

جدول 6: عمليات التمويل المهيكل لعام 1431 هـ (مليون دولار أمريكي)

الدولة	السلعة	القيمة الإجمالية
إندونيسيا	السكر والصويا والذرة	155
كازاخستان	القمح	40
بوركينا فاسو	القطن والمدخلات الزراعية	56
الإمارات العربية المتحدة	المنتجات البترولية	125
الإجمالي		376

لقد تمت الموافقة في عام 1430هـ على ما مجموعه أربع (4) عمليات تمويل تجاري مهيكل بمبلغ خمسة وتسعين (95) مليون دولار. وفي عام 1431هـ تم توسيع نطاق عمليات التمويل التجاري المهيكل (STF) سواء من حيث العدد أو القيمة، حيث تمت الموافقة على عشر (10) عمليات بمبلغ إجمالي قدره ثلاثمائة وستة وسبعون (376) مليون دولاربزيادة قدرها (15٪). وكانت أول عملية تمويل ما قبل التصدير قد تم هيكلته لصالح شركة في كازاخستان تعمل في مجال القمح ، بحيث كان الضمان في شكل السلع الممولة من المؤسسة (ITFC) بالإضافة إلى ربط السداد بسندات القبض المستحقة من المبيعات.

مربع 3 – المساهمة في تطور التجارة وتنمية السوق في إندونيسيا

"لقد فتحت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة فرصاً جديدة لبي تي آنجلز برودكتس PTAP لتمويل مشاريع أخرى"

طوني ويجايا – رئيس PTAP

تعد إندونيسيا من أكبر مصدري السلع الأساسية في جنوب شرق آسيا وتعمل نسبة كبيرة من سكانها في مجال الزراعة.

وفي عام 1431هـ قامت شركة PTAP الإندونيسية لتكرير السكر الخام بالاستفادة من تمويل تجاري مهيكل الأول من نوعه، متوافق مع الشريعة الاسلامية، والذي تم تطبيقه لأول مرة في إندونيسيا، حيث أصبحت عملية التمويل علامة فارقة؛ إذ أنه تم ترشيحها كصفقة العام لعام 2009م من قبل شبكة أخبار التمويل الإسلامي IFN و«GTR» و«Euromoney». وبناءً على التقدم الملحوظ والشعبية التي حققتها عملية التمويل فقد أقرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عملية تمويل تجاري مهيكل بمقدار 155 مليون دولار أمريكي لصالح PTAP في عام 1431هـ بغرض دعم PTAP لشراء السكر الخام ليتم تخزينه ومعالجته وتكريره وتحويله لسكر أبيض للاستخدام الصناعي.

وتعليقاً على التمويل المهيكل، قال طوني ويجايا رئيس PTAP: «لقد فتحت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة أبواب الإمكانيات لـ PTAP ومن خلال ابتكاراتها التمويلية أصبحنا قادرين على القيام بالأعمال بطريقة أكثر كفاءة، ناهيك عن خلق فرص جديدة لمشاريع مستقبلية ليس فقط ضمن أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وإنما على المستوى العالمي. فقد أنشأت PTAP مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمويلاً مهيكلاً يقوم بتغطية مستلزمات إنتاج السكر المكرر وهو أمر في غاية الأهمية لشركات تكرير السكر لتتمكن من إدارة أعمالها بطريقة فاعلة».

إيجاد القيمة والتأثير

بذلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة جهوداً كبيرة في توفير تمويل المدخلات الزراعية من خلال إيجاد قيمة للمنتجات في المراحل التمهيدية لدورة الانتاج، كما كما أكد هذا النهج على أهمية جهود وإسهامات المزارعين عن طريق الدفع الفوري لهم عند التسليم؛ عوضاً عن انتظار المبيعات النهائية، وعلى عكس البنوك التجارية التي تركز على الأرباح بشكل أساسي فإن المؤسسة لديها التزام تنموي، إضافة إلى ضمان جدواها التجارية، والذي يتطلب تدخلها لإيجاد تأثير تنموي، ومن ثمّ الوصول إلى تحسين حياة الشعوب. وفي هذا الشأن، تم منح تمويل بمقدار 13 مليون يورو لحكومة الكاميرون؛ لتوفير السماد والمدخلات الزراعية للمزارعين. وعلى هذا النحو تم تقديم تمويل للسودان بقيمة 20 مليون يورو، وتمويل ما بعد الحصاد لشراء بذور القطن بقيمة 56 مليون دولار أمريكي لبوركينافاسو. وفي الحالات المذكورة أعلاه، كان اشتراك المؤسسة المباشر في زراعة القطن دوراً حاسماً في استدامة مستويات المعيشة في المناطق الزراعية.

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

لقد ظهر أن النقص في إتاحة و توفير تمويل التجارة هو أحد العوائق الرئيسة لتعزيز التجارة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي، كما هو موضح في الاتفاق الإطاري حول نظام التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث تقترح المادة الثانية من الاتفاق استخدام تمويل التجارة لترويج التجارة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي. حيث يبدو نقصان تمويل التجارة مشكلة خطيرة تواجهها الدول الأقل نمواً، وجاري بذل جهود أكبر في سبيل تعزيز تطبيق خطوط التمويل في الدول الأعضاء الأقل نمواً. فهناك حاجة لشرارة تحفز هذه الدول على تشغيل دورة إنتاجها من خلال التجارة، وقد بلغت قيمة إجمالي الاعتمادات الممنوحة للدول الأعضاء الأقل نمواً في عام 1431هـ 1,141 مليون دولار أمريكي.

ونتيجة للعدد الكبير من عمليات السحب التي تنفذها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى الصعوبات في تقويم الجدارة الائتمانية لها لا تقوم المؤسسة (ITFC) بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصورة مباشرة. وللتغلب على هذا فقد استحدثت آلية لتوفير خط الائتمان وتمويل المرابحة على مرحلتين للبنوك المحلية والتي تتمتع بسهولة الوصول لمعلومات عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمكن من التعامل مع المبالغ و العمليات الصغيرة بكفاءة. وتمكن هذه الآلية المؤسسة من تقديم التمويل للبنك المحلي والذي بدوره يوفره للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و في العام 1431هـ واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تركيزها على آلية المرابحة على مرحلتين لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يلي تفاصيل حول آلية تمويل المرابحة ذات الخطوتين التي تم تقديمها في عام 1431هـ:

جدول 7: خطوط التمويل و عمليات المرابحة على مرحلتين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 1431هـ (مليون دولار أمريكي)

الدولة	القيمة
ألبانيا	5.00
أذربيجان	35.50
مصر	10.00
إيران	55.00
الأردن	10.00
تركيا	75.00
الإجمالي	**190.50**

مربع 4 – توفير الحصول على تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"ITFC تدعم آلية التمويل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة نمو وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدرتها التنافسية، وتعزيز التنوع الاقتصادي"

السيدة أوناما أموشيازي مراسلة بنك PHB

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقدر بنسبة 90٪ من الأعمال وأكثر من 50٪ من تشغيل العمالة على مستوى العالم. لذلك تلعب عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في تخفيف حدة الفقر وخلق فرص العمل، مما يسهم بدوره وبشكل كبير في نماء التجارة والرفاهية الاجتماعية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية.

ومع ذلك فإن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما يعوقه نقصان القدرة على الوصول لمصادر التمويل نتيجة للقيود اللوجستية، والتي تنطوي على عدد كبير من عمليات السحب الصغيرة بالإضافة إلى صعوبات في تقييم الجدارة الائتمانية لكل شركة على حدة، مما لا يمكن لمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرةً. ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات استحدثت المؤسسة خطة تمويل بالمرابحة على مرحلتين، والتي يمكن من خلالها الوصول لأكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات التمويلية المحلية أوالبنوك التجارية. ومن خلال هذه الآلية، تملأ المؤسسة الفجوة من ناحية تمويل التجارة في الدول التي لديها نوافذ محدودة أو معدوم للأسواق العالمية. وتشتمل عملية المرابحة على مرحلتين على تمويل النشاط التجاري بين المؤسسة والبنك المحلي والمستفيد النهائي من التمويل (مؤسسة صغيرة أو متوسطة).

ويعتبر بنك PHB (لاغوس) النيجيري أحد الأمثلة على ذلك حيث استفاد بنك PHB (لاغوس) من هذه الآلية ووفقاً لما ذكرته السيدة أوناما أموشيازي، التي تعمل مراسلة في هذا البنك، حيث قالت: «لقد كانت العلاقة مفيدة للغاية ومبتكرة، وذات منفعة متبادلة للمؤسستين». وأضافت قائلة: «تمكن مصرفنا من خلال تمويل المرابحة من عمل صفقات تمويلية في قطاع الطاقة مع إمكانية السداد في نطاق زمني مناسب، وبالتالي فإن تقليل ضغط السداد يقع ضمن العديد من المزايا الأخرى. ولا تقتصر آلية التمويل هذه على دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية وإنما يعزز أيضا التنويع الاقتصادي، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العمود الفقري لعدد من القطاعات في نيجيريا».

تنمية التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي

ان برنامج التعاون التجاري تنمية التجارة، هو آلية تنمية و تسهيل التجارة في المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة و هو المسئول عن تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة الفنية ذات الفاعلية العالية بهدف المساهمة في تحقيق التزام المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنمية التجارة البينية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز التعاون التجاري فيما بينها. وتنقسم نشاطات برنامج التعاون والتنمية التجارية إلى أربعة مجالات: تنمية التجارة ، وتسهيل التجارة، وبناء القدرات، وتطوير المنتجات الاستراتيجية.

إن الهدف من المجالين الأولين، أي تنمية التجارة وتيسيرها، هو زيادة التعاون التجاري بين الدول الأعضاء؛ لتحقيق نمو اقتصادي أعلى. ومن ناحية أخرى، فإن بناء القدرات يتركز على تحسين وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية، والتي ستسَرِّع عملية تنمية التجارة في كل بلد و مشاركتها في السوق العالمية. وأخيراً، فإن تنمية السلع الاستراتيجية يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز إنتاجها والتوسع في المنتجات التي لها أهمية استراتيجية.

ولقد واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في عام 1431هـ تقديم المساعدة الفنية ذات العلاقة بمؤسسات دعم التجارة (مؤسسات الدعم التجاري) بالدول الأعضاء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في محاولة لتعزيز التعاون التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 24 نشاطا وبرنامجاً مختلفًا في المجالات الأربع الرئيسية المذكورة، والملحق الرابع يحتوي على قائمة مفصلة بالنشاطات المتعلقة بتنمية التجارة.

توسيع نطاق امتداد المؤسسة من خلال المزيد من النهج الأكثر تركيزاً والشراكات المعززة

وقد زادت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في عام 1431هـ من جهودها؛ لتنمية التجارة عن طريق تبني نهج أكثر تركيزاً ؛ كي يتماشى مع استراتجية المؤسسة. وفي الوقت ذاته تم التركيز بشكل خاص على توسيع وتقوية و بناء علاقات استراتيجية مع المؤسسات الدولية الإقليمية ذات الصلة بالتجارة في سبيل تنسيق الجهود المشتركة بشكل أفضل، وبهدف مساعدة المؤسسة (ITFC)على تحقيق أهدافها.

في إطار هذا النهج الجديد، تنقسم جهود المؤسسة لتنمية التجارة إلى قسمين: (1) تخطيط وبرمجة وتصميم الأنشطة استناداً إلى دراسات تحديد الاحتياجات؛ (2) تعبئة الموارد من مصادر داخلية وخارجية لتنفيذ مشاريعها وبرامجها.

وتستند هذه المبادرة الجديدة إلى المعرفة ونهج التخطيط الموجه لاستيفاء الاحتياج، مما يمكن المؤسسة من تطوير استجاباتها الاحتياجات لتنمية التجارة في الدول الأعضاء باستخدام حلول متكاملة. وفيما يلي بعض المبادرات الجديدة التي تم اتخاذها في عام 1431هـ:

- مبادرة المساعدة من أجل التجارة للبرنامج الخاص لاقتصاديات وسط آسيا؛
- مشروع تنشيط قطاع الفول السوداني في البلدان الأفريقية المختارة؛
- تنمية القدرات التدريبية لمنظمات تنمية التجارة التي تم اختيارها؛
- تحسين تنفيذ البرنامج التنفيذي.

ركزت المؤسسة (ITFC) على مواءمة جهودها مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف تحقيق تكامل أفضل وأعلى تأثيراً على تنمية التجارة في الدول الأعضاء، من خلال عدة جهود متكاملة منها:

(1) الفريق العامل على ممر النقل في منظمة المؤتمر الإسلامي، (2) برنامج البنك الإسلامي للتنمية للتعاون عبر الحدود، (3) برنامج الشراكة الاستراتيجية (MCPS) مع تركيا ومالي، (4)فريق الدعم الفني لمجموعة الـ 20؛ (5) بعثة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى مصر وليبيا؛ (6) برنامج بناء القدرات لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

على صعيد آخر، استمرت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، في العمل على إنشاء شبكة منظمات تنمية التجارة في منظمة المؤتمر الإسلامي وتيسير تنظيم اجتماعات منظمات تنمية التجارة للدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية وبالعربية. وتعتبر شبكة منظمات تنمية التجارة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي منبراً لتصميم وتنفيذ تنمية التجارة ومبادرات بناء القدرات بشكل مشترك، وتمكين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة من الوصول إلى مزيد من الدول الأعضاء وتعبئة موارد إضافية لتنفيذ برامج تنمية التجارة.

تعزيز القدرة التجارية للدول الأعضاء

إن التنمية البشرية والمؤسسية هي مفتاح التنمية الدائمة للتجارة. لهذا، واصلت المؤسسة الدولية (ITFC) زيادة التركيز على دعم التنمية البشرية لدى الدول الأعضاء في المجالات المتصلة بالتجارة من خلال برنامجين: برامج بناء القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرامج التعريف و تبادل الخبرات لمؤسسات الدعم التجاري.

وفي عام 1431هـ، تم تنفيذ برامج بناء القدرات التي تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاشتراك مع مركز تدريب التجارة الخارجية (FTTC). وشارك ما يقرب من 60 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في ثلاث دورات تدريبية برعاية المؤسسة (ITFC) حول استراتيجيات التصدير والتسويق الدولي. وكانت هذه الدورات تهدف لتعزيز قدرة الشركات التنافسية في السوق العالمية. وعلاوة على ذلك، كانت تتضمن فرصة للمشاركين لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الإدارية في مختلف المواضيع بما في ذلك إجراء أبحاث السوق، والتسويق الدولي، وتطوير المنتجات والجودة وكذلك إدارة سلسلة التوريد.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم أربعة برامج لبناء القدرات بالاشتراك مع اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية (TOBB) و الغرفة الإسلامية للتجارة و الصناعة (ICCI). كما شارك ما يقرب من 30 غرفة مختلفة للتجارة والصناعة في هذه البرامج واستفادت منها. وكان الهدف يتمثل في تحسين إدارة الغرفة واطلاع المشاركين على أفضل الممارسات المتبعة في دول أخرى مثل تركيا. وقد قام المشاركون بالتعرف على حلول تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالغرف ووظائفها اليومية. كما كانت هذه البرامج فرصة للتعرف على خدمات تنمية التجارة والتصدير لدى الغرف المضيفة. إن هذه الشراكة المثمرة بين المؤسسة (ITFC) وشريكيها: اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية وغرفة التجارة والصناعة الإسلامية، قد مهدت الطريق نحو توحيد هذه البرامج وإضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال تصميم برنامج تنمية الغرف التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(من اليمين إلى اليسار) – أ-سلطان أخماطوف، نائب وزير التنظيم الإقتصادي لجمهورية قيرغيزستان و السيد محمد حبشي، مدير عام البرنامج التعاون التجاري و تنمية التجارة بالمؤسسة (ITFC)

الاستجابة لاحتياجات تنمية التجارة في الدول الأعضاء

واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) دعم أنشطة تنمية التجارة لمنظمات تنمية التجارة من خلال تنظيم ورعاية المشاركات الجماعية لهذه المنظمات في اجتماعات المشترين والباعة في المعارض التجارية الدولية، مع التركيز على تطوير صناعة الأغذية الحلال في الدول الأعضاء. وضمن مجال تنمية التجارة، تمت المشاركة في أربعة أنشطة، حيث قامت إحدى عشرة 11 مؤسسة من مؤسسات دعم التجارة وعدد من الشركات بالترويج لمنتجاتها وتمتعت بفرصة لإقامة روابط تجارية جديدة، ومن خلال تمثيل نحو خمسين 50 شركة مختلفة بعرض منتجاتها في ثلاثة معارض تجارية دولية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (تركيا وايران وماليزيا).

وتماشياً مع استراتيجيتها الجديدة ودعماً لجهود الدول الأعضاء الأقل نمواً لتنمية سلعها الزراعية الأساسية، بدأت المؤسسة (ITFC) ودعمت مشروعاً لتنشيط قطاع زراعة الفول السوداني في بلدان مختارة من دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن خلال هذا المشروع، حددت المؤسسة (ITFC) الاحتياجات الحالية للبلدان المستهدفة كما حددت الإجراءات التكاملية التي تم وضعها لتلبية تلك الاحتياجات. وتم تقديم نتائج الدراسة جنباً إلى جنب مع الإجراءات المتوافقة معها للمستفيدين المحليين والإقليميين والمجتمعات الدولية المانحة. وبالمثل، قامت المؤسسة (ITFC) بالمشاركة في إعداد ورقة تصور لمشروع متكامل مرتبط بالقطاع تركز على تطوير قطاع القطن في دول منظمة المؤتمر الإسلامي المختارة، والتي يُتوقع أن تحدد مدى تدخل المؤسسة (ITFC) في هذا القطاع.

إن خارطة طريق المساعدة من أجل التجارة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان (أفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان وأذربيجان) كانت إحدى أهم إنجازات المؤسسة (ITFC) بالمشاركة مع المنظمات الدولية المعنية في عام 1431هـ. وقد هدفت هذه المبادرة إلى تعزيز قدرات هذه الدول من أجل المشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

خلال العام نفسه، نظمت المؤسسة (ITFC) عدداً من الاجتماعات والمؤتمرات رفيعة المستوى. وقد بدأتها بالاجتماع التشاوري لمبادرة المساعدة من أجل التجارة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات منطقة آسيا الوسطى في عام 2009، وتبعه تنظيم اجتماع الخبراء في مارس عام 2010. وقد أُقيم الاجتماعان السابقان من خلال الدعم المالي والفني والتنظيمي المقدم من المؤسسة (ITFC)، مما أدى في نهاية المطاف إلى إقامة الاجتماع الوزاري في ديسمبر عام 2010م في باكو بأذربيجان، حيث تم تقديم برنامج إقليمي للمساعدة من أجل التجارة مع مصفوفة العمل الخاصة به إلى المجتمعات الدولية المانحة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية والهيئات التجارية الوطنية بإعداد مجموعة من المقترحات التجارية الرامية إلى تطوير القدرات الوطنية الخاصة بجانب العرض، وتعزيز التعاون عبر الحدود وتحسين القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان الأعضاء، كما تهدف هذه الخطوة أيضاً إلى تسهيل اندماج الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى في نظام تجاري متعدد الأطراف. وضمت قائمة شركات المؤسسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومركز التجارة الدولي (ITC)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).

علاوة على ذلك، فقد أخذت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة(ITFC) بزمام المبادرة في تنظيم اجتماع باكو- اذربيجان في يونيو عام 2010م لاستعراض تنفيذ البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتنمية التجارة البينية في الدول الإسلامية وإثراء نطاقه ومضمونه في ضوء الخبرة والمعرفة التي تم جمعها من المنظمات التجارية الدولية والإقليمية.

وقد حددت خارطة الطريق والبرنامج التنفيذي خمس ركائز للتعاون بين أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة البلدان الأعضاء. وهي:

- تمويل التجارة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والبلدان الأعضاء الأقل نمواً من خلال تطوير آلية جديدة وإدخال أدوات جديدة؛
- تيسير التجارة: تنفيذاً لخفض التكلفة وسعر التنقل عبر الحدود للسلع والخدمات؛
- بناء القدرات مع التركيز الخاص على البلدان الأعضاء الأقل نمواً؛
- تعزيز التجارة من أجل توسيع فرص التجارة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي؛
- تطوير المنتجات الاستراتيجية لتعزيز القدرة على التصدير مع التركيز على الأمن الغذائي.

مربع 5 – توصيات اجتماع باكو بشأن تطوير التجارة البينية لدى دول منظمة المؤتمر الإسلامي

على هامش الاجتماع السنوي رقم 35 لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) اجتماعاً بهدف تحسين البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتنمية التجارة البينية من أجل تعزيز التجارة البينية لدى دول منظمة المؤتمر الإسلامي في ضوء خبرات وتجارب ومعرفة المنظمات التجارية الدولية والإقليمية.

وتمت دعوة المنظمات التجارية الدولية، وممثلي قطاع الأعمال، ومنظمات التنمية التجارية من بعض الدول الأعضاء للمشاركة فى الاجتماع، كما حضره بعض المشاركون في الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية. وتركزت المناقشات في هذا الاجتماع على تيسير وتنمية التجارة وكانت التوصيات الرئيسة للاجتماع هي:

1. تصميم أدوات للمعلومات التجارية مخصصة لدول منظمة المؤتمر الإسلامي، مثل خارطة النفاذ لسوق منظمة المؤتمر الإسلامي، وخارطة تجارة منظمة المؤتمر الإسلامي، وخارطة منتجات منظمة المؤتمر الإسلامي.
2. تعزيز التواصل والتعاون بين مؤسسات تنمية التجارة من البلدان الأعضاء ودعم إنشاء اتحاد للتصدير أو شبكة لمؤسسات تنمية التجارة في منظمة المؤتمر الإسلامي.
3. دعم عمليات الانضمام والتفاوض التي تقوم بها البلدان الأعضاء من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للحصول على إطار مشترك للسياسة التجارية بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحت مظلة عضوية منظمة التجارة العالمية.
4. حث البلدان الأعضاء على تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية وإجراءات عبور الحدود والاستفادة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية (WCO) من أجل تسهيل التجارة البينية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.
5. التركيز على تطوير ممرات التجارة والخدمات اللوجستية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، ولا سيما لفائدة البلدان غير الساحلية في أفريقيا ورابطة الدول المستقلة، وتنظيم جمعية عمومية غير عادية محددة بشأن وسائل النقل وتيسير التجارة.
6. وضع آلية تُمكن حكومات البلدان الأعضاء من دعم الهدف من البرنامج التنفيذي ودمج جهودها المحلية في
7. إطار البرنامج.
8. تنظيم اجتماعات للقطاع الخاص لاستعراض البرنامج التنفيذي واجتماعات لوزراء التجارة من أجل تحديد أدوار الحكومات في تنفيذ البرنامج.
9. زيادة الاعتمادات المخصصة في الميزانية لتعزيز التجارة داخل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT، وإنشاء صندوق لتنويع الصادرات، والبحث عن مانحين محتملين يمكن أن يسهموا في تمويل أنشطة البرنامج التنفيذي.
10. إعداد خطط استثمارية للقطاعات ذات الإمكانات التجارية العالية، ووضع استراتيجيات للصادرات الوطنية مرتبطة بالقطاع من أجل مساعدة البلدان الأعضاء في تنويع منتجاتها التصديرية.

إنشاء علاقة تعاون و شراكات

تعبئة الموارد

في عام 1431 هـ حشدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) ما يصل إلى 1,135 مليون دولار من من الأسواق المالية لتمويل ست عشرة (16) عملية تمويل تجارية تصل اجمالي مبالغها إلى 1,390 مليون دولار عن طريق التمويل المشترك الجماعي واستفادت منها عشر (10) دول من الدول الأعضاء. وهذا المبلغ يمثل 44.4 في المئة من مجموع المبالغ التي اعتُمدت في عام 1431هـ والتي تصل إلى 2,555 مليون دولار. ويعزى النجاح في هذا المجال لكفاءة تخطيط و إدارة الموارد في المؤسسة (ITFC) والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف التشغيلية وتحسين الاستفادة من جميع الموارد المتاحة.

ومن أجل التغطية الفعالة لتكلفة جهود حشد الأموال وتعزيز الإيرادات، قامت المؤسسة (ITFC) بإجراء تحسينات ملحوظة على نسبة المضارب من الربح. وهذه الإيرادات الإضافية تساعد على تغطية التكاليف الفعلية التي تتحملها المؤسسة لقيادة عمليات التمويل المشترك والجماعي وترتيبها ومعالجتها وتنفيذها، و في الوقت نفسه تضع في الاعتبار مصالح شركائها في هذه التمويلات.

وكانت المؤسسات المختلفة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية – وخاصة قسم الخزانة في البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) ومختلف المؤسسات التي يديرها البنك الإسلامي للتنمية– شركاء أساسيين في عمليات التمويل المشترك و الجماعي للمؤسسة (ITFC). وساهمت مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بما مجموعه 223 مليون دولار، وهو ما يمثل 19,6 في المائة من أصل مجموع الموارد المعبأة.

كما ساعدت جهود تعبئة الموارد التى قامت بها المؤسسة (ITFC) في تنشيط عمليات تمويل جديدة لبعض العملاء الحاليين والجدد. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت على إعادة بناء العلاقات مع بعض العملاء السابقين الذين توقفوا عن الاستفادة من تمويل المؤسسة (ITFC). وساهمت هذه الجهود في تحقيق المؤسسة لعائد أعلى من العمليات، فضلاً عن تحسين العلاقة مع العملاء.

ويبين الجدول التالي تفاصيل العمليات التجارية المشتركة والتي تمت بتمويلات مشتركة و جماعية خلال عام 1431هـ بما في ذلك المبالغ والتمويل المخصص لكل عملية.

جدول 8 : عمليات تمويل التجارة المعتمدة على التمويل المشترك والجماعي من قبل المستفيدين لعام 1431 هـ (مليون دولار أمريكي)

المستفيد	عدد العمليات	المبلغ الإجمالي الموافق عليه	التمويل من (موارد ITFC)	الموارد المعبأة
بنجلاديش	5	560.00	97.00	463.00
بوركينا فاسو	1	56.10	22.50	33.60
مصر	3	358.00	27.00	331.00
إثيوبيا *	1	40.00	*10.00	30.00
غامبيا	1	15.00	8.00	7.00
جزر المالديف	1	40.00	11.00	29.00
إندونيسيا	1	20.00	5.00	15.00
المغرب	1	126.00	15.00	111.00
السودان	1	50.00	25.00	25.00
الإمارات العربية المتحدة	1	125.00	35.00	90.00
المجموع	**16**	**1,390.10**	**255.50**	**1,134.60**

* عشرة (10) ملايين دولار أمريكي من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا – BADEA

الشراكة مع المؤسسات المالية

إن بناء العلاقات يعد واحداً من مجالات التركيز في إطار استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)، لذا واصلت المؤسسة بناء العلاقات مع المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات الحكومية وكذلك المؤسسات التمويلية الدولية والإقليمية المختارة.

يوجد لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) هدفان رئيسيان في هذا المسعى هما:

أولاً: جذب المزيد من الموارد لتمويل عملياتها التجارية وتقاسم المخاطر المرتبطة بهذه العمليات. وفي هذا الصدد، كانت المؤسسة (ITFC) ناجحة في إقامة علاقة مباشرة، لأول مرة، مع المصرف المركزي في إحدى الدول الأعضاء تقضي بأن يكون شريكاً في عملياتها. ونجحت أيضاً في إشراك أحد الصناديق التنموية الكبرى للمشاركة في تمويل إحدى عملياتها.

ثانياً: من أجل تحسين الكفاءة وتقديم حلول جديدة، تهدف المؤسسة إلى تبني أفضل ممارسات شركائها الدوليين في مجال العمليات وأنشطة الخزانة. وفي هذا الإطار، تتعاون المؤسسة (ITFC) مع المؤسسات المالية المعروفة، وذلك للاستفادة من خبراتها في محاولة لتحسين قدرتها الداخلية بشأن وظيفة إدارة الخزانة.

و من الأمثلة على إقامة الشراكات مع المؤسسات المالية الأخرى، توقيع وقعت مذكرة تفاهم مع بنك مسقط بسلطنة عمان. وكان الغرض من مذكرة التفاهم هو إنشاء تعاون وثيق وتنسيق للجهود بين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) وبنك مسقط وفروعه بشأن توفير التمويل التجاري والخدمات الأخرى ذات الصلة في عمان، وكذلك في البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وبالمثل، تم توقيع مذكرة تفاهم أخرى مع بنك دبي التجاري، والتي سَتُمَكِّن عملاء المؤسسة (ITFC) في دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستفادة من خدمات بنك دبي التجاري في فتح خطابات ضمان في إطار تمويل المؤسسة.

إيجاد التعاون داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

لقد أنشأت إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية فريق عمل: لدراسة مفهوم تعاون المجموعة، وتقديم توصيات بشأن طرق ووسائل تنفيذ برنامج التعاون على مستوى المجموعة وآلياته ومسؤولياته وإطاره الزمني. وقد قدم فريق العمل تقريراً إلى إدارة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية يوضح توصياته، والتي تقع ضمن الفئات الأربع التالية:

- الخدمات المؤسسية المشتركة؛
- التعاون في الأعمال؛
- حوكمة المجموعة؛
- الإدارات المرتبطة بالمجموعة.

وعلى هذا النحو، أعطت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) أولوية كبيرة لضرورة المحافظة على التعاون في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وقامت بدعم كامل للجهود المبذولة في هذا المجال. وفيما يلي أبرز الأنشطة التي اشتركت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) في تنفيذها في عام 1431هـ بهدف زيادة تعاون المجموعة.

برنامج الشراكة الاستراتيجية للدولة العضو (MCPS)

شرعت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) في عام 1431هـ-2010م في تطبيق مبادرة تعاونية مهمة، تسمى «برنامج الشراكة الاستراتيجية»، حيث يتعاون البنك مع إحدى الدول الأعضاء، ويناقش على أعلى مستوى الشكل الذي ستكون عليه استراتيجية من أجل مساعدة تلك الدولة. وهذه المبادرة تشكل خروجاً عن الممارسة السابقة التي كان فيها التعاون يتم على أساس جزئي أو مشروع تلو الآخر. لذلك تضمن هذه المبادرة التعاون ووجود منهج أكثر شمولية لدعم الدول الأعضاء. وفي عام 1431هـ شاركت المؤسسة (ITFC) البنك الإسلامي للتنمية في إقامة دورات تدريبية عن برنامج الشراكة الاستراتيجية لخمس دول (تركيا وإندونيسيا ومالي وأوغندا وموريتانيا) سعياً لخلق التعاون بين المجموعة وتعزيزاً لتأثير عمليات المؤسسة (ITFC) في الدول الأعضاء. وقد تم إنجاز هذه التدريبات بنجاح، ويجري حالياً تقويم التوصيات من أجل تنفيذها على مراحل متعددة في مختلف البلدان.

التعاون مع المؤسسات الأخرى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) في عام 1431هـ- 2010م، بالتوقيع على سياسة تمويل التأمين الإسلامية التي تهدف إلى توفير التأمين لعمليات المؤسسة (ITFC) في الدول الأعضاء. ومن المتوقع لهذا التعاون الجديد أن يعزز من عمليات المؤسسة في عدة دول مثل سوريا. وإلى جانب ذلك، عززت المؤسسة التعاون المباشر مع المؤسسات الأخرى لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) مع توقيع مذكرة تفاهم مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) في عام 1431هـ. وساهمت الشراكة مع مؤسسات مجموعة البنك في إقامة عدة عمليات للمؤسسة – (ITFC). وفي عام 1431هـ، قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) بتقديم خدمات تأمين الضمان لعمليتين من عمليات المؤسسة (ITFC)

لجنة المجموعة المختصة بحل المشكلات التجارية (GTRC) :

شُكِّلت هذه اللجنة بموجب توجيهات رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بوصفها وسيلة لإشراك المجموعة بشكل نشط في حل المشكلات المتعلقة بالتجارة البينية في الدول الأعضاء وقد وضعت اللجنة برنامجاً تقوم من خلاله مختلف مؤسسات البنك بالمشاركة بخبراتها لتعزيز التحالفات بشأن المشكلات المتعلقة بالتجارة. وتفوض لجنة المجموعة المختصة بحل المشكلات التجارية بالمهام التالية:

- دراسة الدور الشامل الذي تلعبه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تعزيز التجارة البينية في الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛
- رصد تنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها في اجتماع خبراء المجموعة (Expert Group Meeting)
- إعداد تقارير حول الموضوعات التنموية المرتبطة بالتجارة؛
- دراسة سبل زيادة التعاون مع المنظمات الدولية في المسائل التجارية؛
- تنسيق مبادرات «المساعدة من أجل التجارة» (Aid for Trade) في إطار مجموعة البنك ؛
- تنسيق مبادرات اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي(COMCEC) في إطار مجموعة البنك.

وتسعى اللجنة إلى ترجمة التوجهات الاستراتيجية لرؤية مجموعة البنك في عام 1440هـ إلى برامج عملية لممارسة الأعمال التجارية، فهي تستخدم جميع الأدوات المتاحة لمجموعة البنك ، وتشارك فيها، بما في ذلك استراتيجية شراكة الدولة العضو، والحوارات الخاصة بالسياسات، وندوات التوعية. وتؤدي اللجنة دوراً محفزاً في تجسيد التجارة كجزء لا يتجزأ من سياسات البنك؛ لتخفيف الفقر في الدول الأعضاء.

وحالياً، أنشأت اللجنة خمسة فرق فرعية لمواصلة تدعيم وتعزيز عمليات البنك الإسلامي للتنمية بشأن المشكلات المتعلقة بالتجارة، وهي:

المساعدة من أجل التجارة (Aid for Trade)
- النقل والتجارة؛
- تنافسية التجارة؛
- التجارة والزراعة؛
- المشروعات المتكاملة.

ويُعَدُّ جميع أعضاء اللجنة جزءاً من فريق أو أكثر من الفرق الفرعية، من أجل إثراء لجنة المجموعة المختصة بحل المشكلات التجارية بخبراتهم ومعرفتهم الواسعة، وكذلك تقديم الأفكار والمبادرات لفرقها الفرعية المختصة.

البيانات المالية المدققة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

القوائم المالية
كما في 30 ذي الحجة 1431هـ (6 ديسمبر 2010)
وتقرير مراجعي الحسابات

برايس وترهاوس كوبرز

برايس وتر هاوس كوبرز
ميدان جميل، شارع التحلية
ص.ب 16415، جدة 21464
المملكة العربية السعودية
هـــــاتف: 016-0044 (2) 669+
فاكسميلي: 016-1144 (2) 669+
www.pwc.com/middle-east

تقرير مراجعي الحسابات

إلى الجمعية العامة

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

لقد راجعنا قائمة المركز المالي المرفقة للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة («المؤسسة») كما في 30 ذي الحجة 1431هـ (6 ديسمبر 2010م) وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الأعضاء التابعة لها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية والإلتزام المؤسسة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية هو مسؤولية إدارة المؤسسة. إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية. تشمل المراجعة إجراء فحص إختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة ضمن القوائم المالية. كما تشتمل المراجعة على إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة، ولطريقة العرض العام للقوائم المالية. ونعتقد أن مراجعتنا تعطينا أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المشار اليها أعلاه تمثل بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة كما في 30 ذي الحجة 1431هـ (6 ديسمبر 2010م) ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل هيئة الشريعة في المؤسسة.

برايس وترهاوس كوبرز

سامي إلياس فرح
ترخيص رقم 168

23 جمادى الأول 1432هـ
27 أبريل 2011

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
قائمة المركز المالي
كما في 30 ذي الحجة 1431هـ (6 ديسمبر 2010)

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	1431هـ	1430هـ
الموجودات			
نقد وما يعادله	4	31,695	430,685
ودائع سلعية لدى البنوك	5	155,000	50,000
تمويل بالمرابحة	6	367,353	354,940
إستثمار في صكوك	7	20,146	–
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	9	34,896	2,001
مطلوب من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأسمالية عادية	12	168,097	–
مطلوب من صندوق بادية	12	492	–
ممتلكات ومعدات	10	265	303
مجموع الموجودات		777,944	837,929
المطلوبات وحقوق الأعضاء			
المطلوبات			
مستحق للبنك الإسلامي للتنمية – موارد رأسمالية عادية	12		103,144
مستحق لصندوق بادية	12		2,448
مستحقات ومطلوبات أخرى	11	34,835	3,113
مجموع المطلوبات		34,835	108,705
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	13	671,700	659,243
إحتياطي عام	14	69,981	81,016
صافي الربح (الخسارة) للسنة		1,428	(11,035)
مجموع حقوق الأعضاء		743,109	729,224
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		777,944	837,929
إلتزامات غير مدفوعة	15		

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 49 إلى رقم 62 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
قائمة الدخل
للسنة المنتهية في 30 ذي الحجة 1431 هـ (6 ديسمبر 2010)

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	1431هـ	1430هـ
دخل من:			
ودائع سلعية لدى البنوك		2,467	4,122
تمويل بالمرابحة		10,366	18,959
إستثمار في صكوك		407	–
أتعاب مضارب وأخرى		5,438	3,788
		18,678	26,869
(خسائر) أرباح فروقات عملة		(2,644)	11,904
مصروفات إدارية:			
تكلفة الموظفين		(9,568)	(8,628)
إستهلاك	10	(76)	(58)
أخرى		(3,837)	(3,188)
		2,553	26,899
مخصص هبوط في الموجودات	8, 9	(1,125)	(37,934)
صافي الدخل (الخسارة) للسنة		1,428	(11,035)

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 49 إلى رقم 62 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 30 ذي الحجة 1431 هـ (6 ديسمبر 2010)

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	1431هـ	1430هـ
التدفقات النقدية من العمليات:			
صافي الدخل (الخسارة) للسنة		1,428	(11,035)
تعديلات لتسوية صافي الدخل (الخسارة) مع صافي النقد (المستخدم في)الناتج عن العمليات التشغيلية:			
إستهلاك	10	76	58
مخصص هبوط في الموجودات		1,125	37,934
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية			
ودائع سلعية لدى البنوك	5	(105,000)	(50,000)
تمويل بالمرابحة	6	(45,487)	44,479
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	9	(946)	(1,133)
مطلوب من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأسمالية عادية	12	(271,241)	15,321
مطلوب من صندوق بادية	12	(2,940)	2,448
مستحقات ومطلوبات أخرى	11	31,722	(2,649)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج عن العمليات		(391,263)	35,423
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
إستثمار في صكوك	7	(20,146)	–
شراء ممتلكات ومعدات	10	(38)	(266)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار		(20,184)	(266)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
رأس المال المساهم	13	12,457	127,300
صافي النقد الناتج عن أنشطة التمويل		12,457	127,300
صافي التغير في النقد وما يعادله		(398,990)	162,457
نقد وما يعادله كما في بداية السنة		430,685	268,228
نقد وما يعادله كما في نهاية السنة	4	31,695	430,685
معلومات إضافية لأنشطة غير نقدية			
إستثمارات أخرى	9	33,781	–

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 49 إلى رقم 62 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء
للسنة المنتهية في 30 ذي الحجة 1431 هـ (6 ديسمبر 2010)

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

	إيضاح	رأس المال المدفوع	إحتياطي عـام	صافي الدخل (الخسارة) للسنة	المجموع
الرصيد كما في ا محـرم 1431هـ		659,243	81,016	(11,035)	729,224
رأس المال المساهم	13	12,457	–	–	12,457
المحول إلى إحتياطي عام	14	–	(11,035)	11,035	–
صافي الدخل للسنة	–	–		1,428	1,428
الرصيد كما في نهاية ذي الحجة 1431هـ		671,700	69,981	1,428	743,109
الرصيد كما في ا محـرم 1430هـ		531,943	63,546	17,470	612,959
رأس المال المساهم	13	127,300	–	–	127,300
المحول إلى إحتياطي عام	14	–	17,470	(17,470)	–
صافي الخسارة للسنة		–	–	(11,035)	(11,035)
الرصيد كما في نهاية ذي الحجة 1430هـ		659,243	81,016	(11,035)	729,224

تعتبر الإيضاحات المرفقة في الصفحات من رقم 49 إلى رقم 62 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 30 ذي الحجة 1431 هـ (17 ديسمبر 2010)

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

1- التأسيس، الأنشطة وأخرى

تأسست المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة («المؤسسة») بموجب قرار مجلس المحافظين لدى البنك الإسلامي للتنمية («البنك») في إجتماعهم الثلاثون المنعقد بتاريخ 17 جمادى الأولى 1426هـ (24 يونيو 2005). يتم إدارة المؤسسة وفقاً لبنود إتفاقية التأسيس الخاصة بالمؤسسة. إن المؤسسة منظمة دولية تستمد كيانها القانوني من القانون الدولي العام. وكنتيجة لذلك، فإن المؤسسة قادرة على إبرام عقود والإستحواذ على وإستبعاد ممتلكات وإتخاذ مواقف قانونية. وكمؤسسة دولية، فإن المؤسسة لا تخضع لسلطة تنظيم خارجية.

تهدف المؤسسة إلى تنشيط التجارة لدى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال توفير التمويل التجاري والإشتراك في الأنشطة التي تسهل التجارة الداخلية والتجارة الدولية. تعتبر أغلبية الموجودات التشغيلية للمؤسسة مديونيات ذات سيادة مقدمة إلى أو مضمونة من قبل الدول الأعضاء صاحبة المديونية، أو مضمونة بموجب إستثمارات في الدول الأعضاء، وهى مضمونة بطريقة مقبولة من المؤسسة.

تباشر المؤسسة أنشطتها من خلال مقر البنك الرئيسي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. تظهر القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية، كما أن الفترة المالية للمؤسسة هي السنة الهجرية القمرية.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ 21 ربيع الثاني 1432هـ (26 مارس 2011).

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة) وأحكام ومبادئ الشريعة المحددة من قبل هيئة الشريعة لدى المؤسسة. بالنسبة للأمور التي لم يصدر حولها معيار من هيئة المحاسبة، تستخدم المؤسسة المعيار المناسب الصادر عن أو المطبق من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية («مجلس المعايير») والتفسير المناسب الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير.

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة للإستثمارات في أسهم شركات، إيضاح 2 (ح).

ب) تقديرات وإفتراضات محاسبية مؤثرة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إستخدام تقديرات وإفتراضات محددة تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات. كما تتطلب من الإدارة إبداء رأيها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. يتم تقييم تلك التقديرات والإفتراضات والأحكام بشكل مستمر وهي مبنية على الخبرة السابقة وعوامل أخرى بما فيها الحصول عل المشورة المهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية والتي يعتقد بأنها مناسبة للظروف. إن المجالات الجوهرية التي إستخدمت الإدارة فيها التقديرات والإفتراضات أو إتخاذ أحكام هي كما يلي:

ا) مخصص هبوط في قيمة موجودات تمويل بالمرابحة
تبدي المؤسسة رأيها في تقدير مخصص هبوط قيمة موجودات تمويل بالمرابحة. تم توضيح أسلوب تقدير المخصص في إيضاح رقم 2 (ط).

ج) تحويل العملات الأجنبية

أ) العملة الرئيسية
تظهر البنود في القوائم المالية للمؤسسة بآلاف الدولارات الأمريكية والتي هي العملة الرئيسة للمؤسسة.

(ب) معاملات وأرصدة

إن المعاملات التي تتم بعملات غير الدولار الأمريكي تقيد بأسعار التحويل السائدة بتاريخ تلك المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تقيد أرباح وخسائر فروقات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل بإستثناء المكاسب والخسائر الغير محققة على الإستثمار في أسهم شركات التي تحتسب على القيمة العادلة ضمن الإحتياطي في حقوق الأعضاء.

البنود الغير تقديرية تحتسب على أساس سعر التكلفة التاريخية حسب معدل الصرف في وقت الإحتساب الأول.

د) نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من أرصدة لدى البنوك والإستثمارات قصيرة الأجل الأخرى عالية السيولة وودائع سلعية لدى البنوك لديها تواريخ إستحقاق لفترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء.

هـ) الودائع السلعية

تم إيداع السلع لدى بنوك إسلامية وتستخدم لشراء وبيع السلع لتحقيق ربح. إن شراء وبيع السلع محدود بشروط إتفاقية بين المؤسسة والبنوك الإسلامية. يتم قيد الودائع السلعية في بادئ الأمر بالتكلفة بما في ذلك مصاريف الشراء المرتبطة بالودائع ثم تقاس لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها أي مبالغ مشطوبة (إن وجدت).

و) التمويل بالمرابحة

إن المرابحة هي إتفاق تقوم بموجبه المؤسسة ببيع العميل سلعة أو أصل كانت المؤسسة قد قامت بشرائه وإقتنائه بناءاً على وعد مقدم من العميل بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائد هامش ربح متفق عليه.

تقيد الذمم المدينة من عمليات التمويل بالمرابحة بتكلفة البضاعة المباعة أو الأموال المدفوعة للمستفيدين زائداً الإيرادات المحققة للمؤسسة حتى تاريخ قائمة المركز المالي، ناقصاً الدفعات المستلمة.

تمثل الإيرادات غير المكتسبة الجزء غير المطفأ من إجمالي إيراد التمويل بالمرابحة الملتزم به في التاريخ الفعلي لدفع الأموال.

ز) إستثمار في صكوك

تصنف الإستثمارات في الصكوك وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني وتقيد بالتكلفة ناقصاً أية مخصصات لهبوط القيمة. يتم تكوين مخصص عندما يحدد البنك هبوط محتمل في إستثمارات صكوك محددة.

ح) إستثمارات في أسهم شركات

إن القصد من الإستثمارات في أسهم شركات هو الإحتفاظ بها لفترة طويلة الأجل من الزمن ومن الممكن أن يتم بيعها وفقاً لمتطلبات السيولة أو التغيرات في أسعار الأسهم. يتم قياس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة ويتم قيد أية أرباح غير محققة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الدول الأعضاء. في حين أن الخسائر غير المحققة والناتجة عن إعادة القياس بالقيمة العادلة يتم قيدها في إحتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الدول الأعضاء في حدود الرصيد المتوفر. يتم قيد الزيادة في الخسائر غير المحققة عن الرصيد المتوفر في قائمة الدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة مقيدة في قائمة الدخل من سنوات سابقة، فإنه يتم قيد الأرباح المتعلقة بالسنة الحالية في قائمة الدخل في حدود هذه الخسائر السابقة.
لهبوط في قيمة الأسهم أنظر إيضاح (ط).

ط) هبوط في قيمة الموجودات المالية

التمويل بالمرابحة
يتم إجراء تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. وبالتالي، تقوم المؤسسة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءاً على تقييم الخسائر المتكبدة. تشمل عملية التقييم مراجعة الموجودات المالية بتاريخ المركز المالي بهدف تحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات على هبوط قيمتهم بشكل منفرد، وكذلك الخسائر التي تعاني منها المؤسسة نتيجة لإعادة جدولة

المبالغ المستحقة من بعض الدول أو الأفراد ومن خطط التسوية المتفق عليها. تنتج الخسارة عن الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني على الموجودات المالية في الإتفاقية. يتم تعديل مخصص الهبوط في قيمة الموجودات بشكل دوري بناءً على مراجعة الظروف الجارية. بالإضافة إلى ذلك يتم تكوين محفظة لمخصص الخسائر عند وجود دليل موضوعي بأن هناك خسائر غير محددة للمحفظة كما بتاريخ المركز المالي. يتم تقدير ذلك بناءاً على معدلات المخاطر للدول، الظروف الإقتصادية الراهنة والنمط الإفتراضي الموجود في مكونات المحفظة.

يتم قيد تعديلات على المخصص كإضافة أو تخفيض وذلك ضمن قائمة الدخل. عند تحديد مدى كفاية المخصص المكون، تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمني للأداة المالية.

موجودات مالية أخرى

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي بوجود هبوط في قيمة أي أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم إحتساب قيمة خسائر الهبوط للموجودات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته العادلة المتوقعة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المالي من خلال إستخدام حساب مخصص. عند إعتبار الأصل المالي غير قابل للإسترداد، يتم شطبه مقابل حساب مخصص. أما بالنسبة للمبالغ التي تم شطبها سابقاً والتي يتم لاحقاً إستردادها فيتم إضافتها على قائمة الدخل.

ي) ممتلكات ومعدات

تقيد الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الإستهلاكات المتراكمة والهبوط في القيمة. يحمل الإستهلاك على قائمة الدخل على أساس طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفة هذه الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها كما يلي:

معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	**4 سنوات**
سيارات	**5 سنوات**

يتم إعتبار مصاريف الصيانة والإصلاح والتي لا تعمل على إطالة العمر الإنتاجي المقدر للأصل بشكل جوهري كمصروفات ويتم قيدها في قائمة الدخل عند تكبدها. يتم رسملة التحسينات الهامة والتجديدات (إن وجدت) ويتم إستبعاد قيمة الأصل المستبدل.

تحدد الأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتقيد في قائمة الدخل.

ك) المخصصات

يتم قيد المخصصات عندما يكون لدى المؤسسة إلتزام قانوني حالي أو متوقع ناتج عن حدث سابق، وهناك إحتمال وجود إستخدام للموارد لتسوية الإلتزام، وإمكانية تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه.

ل) تحقيق الإيرادات

التمويل بالمرابحة
تقيد الإيرادات من التمويل بالمرابحة وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ سداد الأقساط المجدولة.

ودائع سلعية لدى البنوك
تقيد الإيرادات من الودائع لدى البنوك الإسلامية وفقاً لأسس الإستحقاق الزمني خلال الفترة من تاريخ الصرف الفعلي للأموال حتى تاريخ الإستحقاق.

إستثمار في صكوك
تعتبر الإيرادات في الإستثمار في الصكوك حسب التحقق الزمني بإستخدام نسبة العائد المعلنة من قبل المؤسسات المصدرة.

أتعاب المضارب
تقيد الإيرادات من أتعاب المضارب حسب الإستحقاق الزمني عند تقيم الخدمة.

إيرادات محرمة شرعياً
إن الإيرادات من النقد وما يعادله ومن الإستثمارات الأخرى التي تعتبرها إدارة البنك محرمة شرعاً لا تدرج ضمن قائمة الدخل للمؤسسة، ولكن يتم تضمينها في المطلوبات المستحقة حتى يتم إتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة بخصوص الجهة التي سيحول إليها هذا الإيراد.

م) المقاصة

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات الصافي بالقوائم المالية عندما يكون لدى البنك حقاً قانونياً في إجراء المقاصة والنية إما للتسوية على أساس الصافي أو إثبات الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

ن) زكاة وضريبة دخل

الإلتزامات الناتجة من الزكاة وضريبة الدخل هي من مسؤولة الأعضاء بشكل فردي.

3 - مجلس إشراف الشريعة

إن أنشطة المؤسسة تابعة لإشراف مجلس إشراف الشريعة للبنك الإسلامي للتنمية المؤلف من أعضاء تم تعيينهم من قبل المجلس العمومي للبنك الإسلامي للتنمية. تم إنشاء لجنة شرعية بناءاً لقرار مجلس الإدراة رقم 421/11/24/ (198)/138. يتم تعيين أعضاء لجنة الشريعة لمدة 3 أعوام قابلة للتجديد.

تقوم اللجنة بالوظائف التالية:

أ) للنظر في كل ما يشار إليه من المعاملات والمنتجات التي أدخلتها المؤسسة لإستخدامها لأول مرة والحكم على توافقها مع مبادئ الشريعة، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وغيرها من وثائق.

ب) لإعطاء رأيها لبدائل الشريعة للمنتجات التقليدية التي تعتزم المؤسسة إستخدامها ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة وغيرها من وثائق، والمساهمة في تعزيز خبرة المؤسسة في هذا الصدد.

ج) لرد على الإستفسارات والأسئلة والتوضيحات المشار إليها من مجلس الإدارة أو إدارة المؤسسة.

د) المساهمة في برنامج المؤسسة لتعزيز وعي موظفيها للعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المرتبطة بالمعاملات المالية الإسلامية.

هـ) أن يقدم إلى مجلس المديرين التنفيذيين تقرير شامل يبين مقياس إلتزام الشركة بمبادئ الشرعية في ضوء الآراء والتوجيهات ومراجعة المعاملات

4 - نقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله كما في 30 ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1431هـ	1430هـ
نقد لدى البنوك		17,695	133,685
ودائع سلعية لدى البنوك	5	14,000	297,000
المجموع		31,695	430,685

5 - ودائع سلعية لدى البنوك

تتكون الودائع السلعية لدى البنوك كما في 30 ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1431هـ	1430هـ
ودائع لدى بنوك إسلامية		169,000	347,000
ناقصاً: تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوديعة	4	(14,000)	(297,000)
		155,000	50,000

تستخدم الودائع لدى البنوك الإسلامية في بيع وشراء السلع. تتم المتاجرة بواسطة البنوك الإسلامية نيابةً عن المؤسسة. وقد تم تحديد صلاحيات البنوك الإسلامية في البيع والشراء بموجب أحكام الإتفاقيات المبرمة بين المؤسسة وتلك البنوك الإسلامية.

6 - تمويل بالمرابحة

يتكون التمويل بالمرابحة كما في 30 ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1431هـ	1430هـ
إجمالي مبالغ الذمم المدينة		1,149,441	1,350,101
ناقصاً: حصة المستثمرين المودعين		(736,826)	(949,901)
إيرادات غير مكتسبة		(4,818)	(3,785)
		407,797	396,415
ناقصاً: مخصص الهبوط في القيمة	8	(40,444)	(41,475)
صافي التمويل بالمرابحة		367,353	354,940

إن جميع السلع المشتراة بغرض إعادة البيع بموجب التمويل بالمرابحة تتم على أساس الشراء بغرض إعادة البيع إلى عميل محدد. ويعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أية خسارة تتكبدها المؤسسة لعدم إلتزام العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل. تقوم المؤسسة أيضاً بإبرام إتفاقيات تمويل بالمرابحة مشتركة من قبل عدة أعضاء.

دخلت المؤسسة في إتفاقية تمويل بالمرابحة مشتركة مع مؤسسات مختلفة، وتمثل حصة الأعضاء المشاركين أعلاه نسبة هؤلاء المشاركين في إجمالي الذمم المدينة الخاصة بإتفاقيات تمويل المرابحة المشتركة.

7 - إستثمار في صكوك

تتكون الحركة في الإستثمار في صكوك كما يلي:

	1431هـ	1430هـ
الرصيد في ١ محرم	-	-
الإضافات خلال السنة	20,146	-
الرصيد في 30 ذي الحجة	20,146	-

الإستثمار في إستثمارات الصكوك كما في 30 ذي الحجة 1431هـ و 1430هـ تتمثل في حصة من صكوك تم إصدارها من مختلف الحكومات ومنشآت أخرى وتم قياسها بالتكلفة. القيمة العادلة للصكوك لا يمكن قياسها.

8 - مخصص هبوط في قيمة تمويل بالمرابحة

فيما يلي حركة مخصص الهبوط في قيمة تمويل بالمرابحة كما في 30 ذي الحجة كما يلي:

	1431هـ	1430هـ
الرصيد في ا محرم	41,475	3,541
المحمل على السنة	–	37,934
فروقات تحويل عملات أجنبية	(324)	–
شطب	(707)	–
الرصيد في30 ذي الحجة	40,444	41,475

أ) إن مخصص الهبوط في القيمة أعلاه يتألف مما يلي:
الفرق بين القيمة الدفترية لموجودات تمويل بالمرابحة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي يتم خصمها على أساس نسبة العائد الضمنية المحددة على الأصل المحدد في تلك الإتفاقيات وتظهر هذه الفروق إما نتيجة إعادة الجدولة للأقساط المستحقة أو بالاعتماد على أفضل تقدير لدى الإدارة عن توقيت التدفقات النقدية المستقبلية من تلك الموجودات.

ب) مخصص تمويل بالمرابحة بناءاً على تقديرات الإدارة بوجود خسائر محتملة غير محددة. ويتم تحديد هذا المخصص عتماداً على نسبة المخاطرة المتعلقة بالدولة وتحليل إحتمالي لمعدلات وخطورة حالات الإخفاق.

تم إدراج الدخل من موجودات تمويل بالمرابحة منخفضة القيمة في قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في 30 ذي الحجة 1431هـ والبالغ 3,92 مليون دولار أمريكي (1430هـ – لا شيء).
تتضمن موجودات تمويل بالمرابحة كما في نهاية ذي الحجة 1431هـ مبلغ 89,67 مليون دولار أمريكي (1430هـ – 101,47 مليون دولار أمريكي) كانت متأخرة الإستحقاق كما في تاريخ قائمة المركز المالي. لم تقم المؤسسة بقيد مخصص مقابل ذلك، حيث أن المبالغ ما زالت قابلة للإسترداد. ما يلي أعمار المبالغ المتأخرة الإستحقاق:

	1431هـ	1430هـ
أقل من ثلاثة أشهر	29,564	79,235
من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً	31,072	19,206
من سنة إلى خمس سنوات	29,036	3,030

تم الإفصاح عن جودة الإئتمان والمتعلقة بالموجودات التشغيلية في إيضاح19.

9 - إيرادات مستحقة وموجودات أخرى

تتكون الإيرادات المستحقة والموجودات الأخرى كما في 30 ذي الحجة من الآتي:

	1431هـ	1430هـ
إستثمار في حقوق ملكية	31,949	–
إيرادات مستحقة من الودائع السلعية	1,523	135
أتعاب مضارب مستحقة	206	1,257
إيرادات مستحقة في إستثمار في صكوك	264	–
دفعات مقدمة وموجودات أخرى	954	209
المجموع	34,896	2,001

الإستثمار في أسهم الشركات يشمل أسهم شركات تم إقتنائها من قبل المؤسسة عند تسوية رصيد التمويل بالمرابحة.
تتلخص الحركة في إستثمار في أسهم الشركات كما يلي:

	1431هـ	1430هـ
الرصيد في 1 محرم	-	-
إضافات خلال العام	33,074	-
صافي خسائر في القيمة العادلة غير محققة	(1,125)	-
الرصيد في 30 ذي الحجة	31,949	-

10 - ممتلكات ومعدات

تتكون الممتلكات والمعدات التشغيلية كما في نهاية ذي الحجة من الآتي:

	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
التكلفة			
كما في 1 محرم 1431هـ	105	270	375
إضافات خلال السنة	-	38	38
كما في نهاية ذي الحجة 1431هـ	105	308	413
الإستهلاكات المتراكمة	35	37	72
كما في 1 محرم 1431هـ	21	55	76
المحمل خلال السنة			
كما في نهاية ذي الحجة 1431هـ	56	92	148
صافي القيمة الدفترية:			
كما في نهاية ذي الحجة 1431هـ	49	216	265

	سيارات	معدات مكتبية وأجهزة حاسوب	المجموع
التكلفة			
كما في 1 محرم1430هـ	105	4	109
إضافات خلال السنة	–	266	266
كما في نهاية ذي الحجة 1430هـ	105	270	375
الإستهلاكات المتراكمة			
كما في 1 محرم 1430هـ	14	–	–
المحمل خلال السنة	21	37	58
كما في نهاية ذي الحجة1430هـ	35	37	72
صافي القيمة الدفترية:			
كما في نهاية ذي الحجة1430هـ	70	233	303

11 - مستحقات ومطلوبات أخرى

تتكون المستحقات والمطلوبات الأخرى كما في 30 ذي الحجة من الآتي:

	إيضاح	1431هـ	1430هـ
مطلوب من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأسمالية عادية	12	25,000	–
إيداعات إئتمانية		7,242	–
مستحقات ومصاريف أخرى		1,419	1,598
المستلم بالزيادة عن رأس المال		853	1,201
أخرى		321	314
المجموع		34,835	3,113

يمثل المستلم بالزيادة عن رأس المال مبالغ مستلمة من أعضاء تحت حساب رأس المال المدفوع لم تستحق بعد.

12 - أرصدة مع أطراف ذات علاقة

خلال أداتها لأعمالها العادية، تتلقى المؤسسة تمويل من البنك الإسلامي للتنمية وتقوم بتنفيذ معاملات مع أطراف ذات علاقة. إن شروط التمويل المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية والمعاملات المنفذه مع أطراف ذات علاقة تم إعتمادها من قبل إدارة المؤسسة والتي تخضع لقواعد وأنظمة ومبادئ البنك الإسلامي للتنمية.

وفقاً لقرار مجلس المدراء التنفيذيين في البنك الإسلامي للتنمية رقم 428/12/27 (249)/ 157 بتاريخ 27 ذي الحجة 1428هـ (الموافق 6 يناير 2008). لقد قرر المجلس بتخصيص مبلغ ا مليار دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية لصالح المؤسسة سوف تقوم بحيث المؤسسة بدور المضارب نسبة لعقد المضاربة بتاريخ 10 ربيع الأول 1429هـ (الموافق 18 مارس 2008).
خلال العام وقعت المؤسسة إتفاقية وكالة مع البنك الإسلامي للتنمية بملغ 25 مليون دولار أمريكي، بحيث المؤسسة سوف تدفع أرباح وكالة بقيمة ليبور زائد 110 نقاط. سوف تستحق الإتفاقية في 12 ديسمبر 2010.

إن الرصيد المستحق للبنك الإسلامي للتنمية كما في 30 ذي الحجة 1431هـ هو 168 مليون دولار أمريكي والذي لا يتضمن أي عمولات كما أنه ليست هناك أية شروط لإعادة سداده (1430هـ – 103,14 مليون دولار أمريكي).

إن المبالغ المستحقة لصندوق بادية كما في نهاية ذي الحجة 1431هـ مبلغ 0,49 مليون دولار أمريكي (1430هـ – 2,4 مليون دولار أمريكي) تمثل مبالغ مستلمة من قبل المؤسسة من عملاء صندوق بادية.

إن حصة المؤسسة في مكاسب أتعاب المضاربة من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق بادية هي 15 بالمائة و 20 بالمائة على التوالي، وذلك بناءاً على حصتها من أرباح تتعلق بمعاملات تمويل بالمرابحة.

13- رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المؤسسة المدفوع كما في 30 ذي الحجة من الآتي:

	1431هـ	1430هـ
المصرح به: 300,000 سهم بقيمة 10,000 دولار أمريكي للسهم الواحد	3,000,000	3,000,000
المصدر: 75,000 سهم بقيمة 10,000 دولار أمريكي للسهم الواحد	750,000	750,000
أسهم مصدرة غير مكتتب بها	(42,920)	(76,390)
رأس المال المكتتب به	707,080	673,610
رأس مال لم يطلب بعد	(25,647)	(6,667)
رأس المال المطلوب	681,433	666,943
أقساط مستحقة غير مدفوعة	(9,733)	(7,700)
رأس المال المدفوع	671,700	659,243

14- إحتياطي عام

بموجب الفصل السادس من المادة رقم 27 من إتفاقية تأسيس المؤسسة، يجب أن يتم تحويل صافي الدخل السنوي للمؤسسة إلى الإحتياطي العام، عند الحصول على موافقة مجلس الإدارة، حتى يبلغ هذا الإحتياطي 25 بالمائة من رأس المال المكتتب به للمؤسسة. أي فائض في صافي الدخل عن الحد المذكور أعلاه متاح للتوزيع على الدول الأعضاء.

15- إلتزامات غير مدفوعة

بلغت الإلتزامات غير المدفوعة كما في 30 ذي الحجة ما يلي:

	1431هـ	1430هـ
تمويل بالمرابحة	131,520	200,611

16- الموجودات والمطلوبات حسب فترات إستحقاقها أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد

30 ذي الحجة 1431هـ

	فترة الإستحقاق محددة					
	أقل من 3 شهور	3 شهور إلى 12 شهر	سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
نقد وما يعادله	31,695	–	–	–	–	31,695
ودائع سلعية	115,000	40,000	–	–	–	155,000
إستثمار في صكوك	–	–	20,146	–	–	20,146
تمويل بالمرابحة	250,956	99,482	2,148	–	14,767	367,353
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	–	2,947	–	–	31,949	34,896
مطلوب من البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأسمالية عادية	168,097	–	–	–	–	168,097
مطلوب من صندوق بادية	492	–	–	–	–	492
ممتلكات ومعدات	–		265	–	–	265
مجموع الموجودات	566,240	142,429	22,559	–	46,716	777,944

30 ذي الحجة 1431هـ

	فترة الإستحقاق محددة					
	أقل من 3 شهور	3 شهور إلى 12 شهر	سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
مستحقات ومطلوبات أخرى	34,835	–	–	–	–	34,835
مجموع المطلوبات	34,835	–	–	–	–	34,835

30 ذي الحجة 1430هـ

	فترة الإستحقاق محددة					
	أقل من 3 شهور	3 شهور إلى 12 شهر	سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
نقد لدى البنوك	430,685	–	–	–	–	430,685
ودائع سلعية	–	50,000	–	–	–	50,000
تمويل بالمرابحة	220,242	130,526	4,129	43	–	354,940
إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	135	1,866	–	–	–	2,001
ممتلكات ومعدات	–	–	303	–	–	303
مجموع الموجودات	651,062	182,392	4,432	43	–	837,929

	30 ذي الحجة 1430هـ					
	فترة الإستحقاق محددة					
	أقل من 3 شهور	3 شهور إلى 12 شهر	سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	فترة الإستحقاق غير محددة	المجموع
مستحق للبنك الإسلامي للتنمية –						
موارد رأسمالية عادية	–	–	–	–	103,144	103,144
مستحق لصندوق بادية	–	–	–	–	2,448	2,448
مستحقات ومطلوبات أخرى	–	3,113	–	–	–	3,113
مجموع المطلوبات	–	3,113	–	–	105,592	108,705

17- تركيز الموجودات

إن تحليل الموجودات حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

	30 ذي الحجة 1431هـ						
	نقداً وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	أستثمار في صكوك	تمويل بالمرابحة	إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	مطلوب من البنك الإسلامي الدولي وصندوق بادية	ممتلكات ومعدات	المجموع
أذربيجان	–	–	–	1,960	–	–	–	1,960
البحرين	4,355	–	–	1,808	–	–	–	6,163
بنجلاديش	–	–	–	229,925	–	–	–	229,925
غامبيا	–	–	–	10,681	–	–	–	10,681
إندونيسيا	–	–	–	14,823	–	–	–	14,823
ايران	–	–	–	2,749	71	–	–	2,820
اليابان	–	–	5,000	–	41	–	–	5,041
الأردن	–	–	–	9,616	–	–	–	9,616
كاجاستان	–	–	–	21,444	–	–	–	21,444
مالديف	–	–	–	2,525	172	–	–	2,697
ماليزيا	–	–	10,146	–	26	–	–	10,172
المغرب	–	–	–	6,993	–	–	–	6,993
نيجيريا	–	–	–	13,312	–	–	–	13,312
قطر	–	90,000	–	–	567	–		90,567
المملكة العربية السعودية	10,466	25,000	–	23,400	34,652	168,589	265	262,372
السودان	–	–	–	1,862	206	–	–	2,068
طاجكستان	–	–	–	2,185	–	–	–	2,185

تركيا	–	40,000	5,000	9,357	941	–	–	55,298
الإمارات	–	–	–	11,875	–	–	–	11,875
المملكة	16,874	–	–	–	15	–	–	16,889
المتحدة أخرى	–	–	–	1,006	37	–	–	1,043
الإجمالي	31,695	155,000	20,146	365,521	36,728	168,589	265	777,944

30 ذي الحجة 1430هـ

	نقد وما يعادله	ودائع سلعية لدى البنوك	تمويل بالمرابحة	إيرادات مستحقة وموجودات أخرى	ممتلكات ومعدات	المجموع
بوركينا فاسو	–	–	6,712	–	–	6,712
البحرين	4,825	–	5,984	–	–	10,809
بنجلاديش	–	–	118,212	–	–	118,212
مصر	–	–	6,877	–	–	6,877
غامبيا	–	–	4,333	–	–	4,333
إندونيسيا	–	–	9,942	–	–	9,942
الأردن	–	–	9,149	–	–	9,149
الكويت	30,000	–	5,508	–	–	35,508
ماليزيا	54,000	–	–	–	–	54,000
المغرب	–	–	15,990	–	–	15,990
نيجيريا	–	–	16,215	–	–	16,215
قطر	39,000	–	–	–	–	39,000
المملكة العربية السعودية	1,711	–	96,607	2,001	303	100,622
السنغال	–	–	3,003	–	–	3,003
السودان	–	–	32,620	–	–	32,620
طاجكستان	–	–	4,749	–	–	4,749
تونس	–	–	2,055	–	–	2,055
تركيا	–	–	12,447	–	–	12,447
الإمارات	21,000	–	4,035	–	–	25,035
المملكة المتحدة	280,149	50,000	–	–	–	330,149
أخرى	–		502	–	–	502
الإجمالي	430,685	50,000	354,940	2,001	303	837,929

تظهر المواقع الجغرافية للموجودات الدول التي يتواجد بها المستفيدون من تلك الموجودات.

18- صافي الموجودات في عملات أجنبية

	1431هـ	1430هـ
يورو	82,196	122,436
جنيه إستليني	19,424	20,003
ريال سعودي	12,402	10,150
المارك الهولندي	2,583	2,708
الدرهم الإماراتي	65	–
الدينار الإسلامي	(42,265)	(43,299)
دولار كندي	(460)	(432)
درهم مغربي	(136)	(41)
الين الياباني	(79)	(73)
الرينغت الماليزي	(61)	(55)

19- إدارة المخاطر

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بإدارة المخاطر للمؤسسة وذلك طبقاً لمبادئ إدارة المخاطر لدى البنك الإسلامي للتنمية. لدى البنك الإسلامي للتنمية قسم لإدارة المخاطر («القسم») يقوم بتقديم خدمات إدارة المخاطر للمؤسسة. إن هذا القسم مسؤول عن التعامل مع كافة سياسات المخاطر ومناهجها وإجراءاتها بهدف تحقيق مستوى ثابت وآمن ومستمر من المخاطر المنخفضة للمؤسسة من خلال تحديد وقياس ومراقبة كافة أنواع المخاطر الملازمة لأنشطتها. كما قامت المؤسسة بتأسيس لجنة لإدارة المخاطر وهي مسؤولة عن مراجعة سياسات وإجراءات وقواعد إدارة المخاطر وتحديد إطار العمل في المؤسسة لإدارة المخاطر بهدف التأكد من وجود رقابة مناسبة على كافة المخاطر الجوهرية الناتجة عن المعاملات المالية للمؤسسة.

أ) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الإئتمان هي مخاطر عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بإلتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية.

تنشأ مخاطر الإئتمان في المؤسسة بشكل رئيسي من موجودات تمويل بالمرابحة.

بالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المؤسسة، فإن أقصى مبلغ لمخاطر الإئتمان الذي تتعرض له المؤسسة هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات المبينة في قائمة المركز المالي. إن الموجودات التي تعرض المؤسسة لمخاطر الإئتمان تتمثل بشكل رئيسي في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة والتي تم تغطيتها بشكل رئيسي بالحصول على ضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية ذات تقييم مقبول من قبل البنك وفقاً لمعايير الأهلية المحددة وتقييمات مخاطر الإئتمان.

تم تغطية التمويل بالمرابحة بالحصول في أغلب الأحيان على ضمانات سيادية وضمانات بنوك تجارية صادرة من مؤسسات ذات تقييم مقبول من قبل المؤسسة بناءً على سياساتها، أو بالحصول على ضمانات سيادية من الدول الأعضاء. تستفيد المؤسسة من وضع الدائن المفضل في التمويل بالمرابحة عن طريق منحها الأولوية قبل الدائنين الآخرين في حالة عدم السداد مما يشكل حماية قوية ضد الخسائر الإئتمانية.

تتضمن المخاطر الإئتمانية خسائر محتملة من عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر (مثل الدول والبنوك/المؤسسات المالية، العملاء إلخ.) في تسوية إلتزاماتها تجاه المؤسسة. وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة بتطوير ووضع سياسات إئتمانية شاملة كجزء من إجمالي إطار عمل إدارة مخاطر الإئتمان لتوفير توجيهات واضحة عن مختلف أنواع التمويل.

يتم تبليغ هذه السياسات بوضوح داخل المؤسسة بهدف الحفاظ على حدود مخاطر الإئتمان في إطار المعايير التي وضعتها الإدارة. إن صياغة السياسات، وتحديد سقف الإئتمان، ورصد إستثناءات الإئتمان/التعرض والمراجعة/رصد المهام يتم تنفيذها بصورة مستقلة من قبل القسم والذي يسعى لضمان إمتثال الإدارات المختصة بالأعمال بحدود الخطر التي وضعتها الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين.

إن أحد العناصر الهامة لإدارة مخاطر الإئتمان هو إنشاء حدود التعرض لمستفيد واحد أو مدين واحد ومجموعة مدينيين مرتبطين. وفي هذا الصدد، فإن المؤسسة وضعت هيكل متطور للحدود، والذي يستند إلى القوة الإئتمانية للمستفيد/المدين.

إن تقييم أي تعرض يعتمد على إستخدام أنظمة تقييم داخلي شامل لمختلف الأطراف المحتملة المؤهلة للدخول

في علاقة تجارية مع المؤسسة. عند تقديم التمويل إلى دولها الأعضاء، ينبغي على المؤسسة حماية مصالحها عن طريق الحصول على ضمانات ملائمة لعمليات التمويل وضمان أن المستفيدين المعنيين وكذلك الضامنين قادرين على الوفاء بإلتزاماتهم تجاه المؤسسة. بالإضافة إلى ما تقدم من وسائل للتخفيف من حدة المخاطر، لدى المؤسسة معايير تقييم شاملة للأطراف الأخرى وحدود مفصلة بشكل منظم للتعرض وفقاً لأفضل الممارسات المصرفية.

تشير مخاطر الدول إلى المخاطر المرتبطة بالبيئات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لبلد المستفيد. تم وضع التوجيهات لرصد حدود تعرض الدول وذلك لحماية المؤسسة ضد مخاطر لا لزوم لها. يتم تحديد حدود تعرض الدول ويتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري أخذاً في الإعتبار آخر المستجدات في الإقتصاد الكلي، التطورات المالية والتطورات الأخرى في الدول الأعضاء، ووضع علاقاتها التجارية مع المؤسسة.

ب) مخاطر السوق

تتعرض المؤسسة لمخاطر السوق التالية:

1) مخاطر العملة

تنشأ مخاطر العملات من إمكانية أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى التأثير على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المحولة بالعملات الأجنبية، وذلك في حالة عدم قيام المؤسسة بالتحوط من التعرض لمخاطر العملات عن طريق أدوات التحوط. إن التعرض لمخاطر تحويل العملات محدود حيث إن معظم العمليات التمويلية في المؤسسة منفذة بالدولار الأمريكي، وهي نفس عملة موارد المؤسسة، أي عملة رأس المال. لا تقوم المؤسسة بالمتاجرة في العملات. ولذلك، فإنها غير معرضة لمخاطر المتاجرة بالعملات الأجنبية. تتبع المؤسسة سياسة متحفظة يتم بموجبها مراقبة تكوين محفظة العملات وتعديلها بشكل مستمر.

2) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المؤسسة على مواجهة متطلبات التمويل اللازمة. للوقاية من هذه المخاطر، تتبع المؤسسة توجهاً متحفظاً وذلك عن طريق الإحتفاظ بمستويات عالية من السيولة يتم إستثمارها في النقد وما يعادله وودائع سلعية وتمويل بالمرابحة لها تواريخ إستحقاق قصيرة الأجل من ثلاثة أشهر إلى إثني عشر شهراً. تم عرض وضع السيولة لموجودات ومطلوبات المؤسسة وذلك في إيضاح رقم 16.

3) مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المؤسسة لهذه المخاطر من خلال إستثمارات في أسهم شركات. يتم الإحتفاظ بتلك الإستثمارات لأهداف إستراتيجية وليس بهدف المتاجرة حيث أنه لا تقوم المؤسسة حالياً بالمتاجرة بتلك الإستثمارات. إذا تغيرت الأسعار السوقية لهذه الإستثمارات بنسبة 5٪ أكثر أو أقل مما هي عليه، فإن صافي الدخل للسنة المنتهية في 30 ذي الحجة 1431هـ لن يتأثر وذلك لأنه قد تم تصنيف هذه الإستثمارات كأوراق مالية متاحة للبيع وقد تم تكوين مخصصات كافية لمقابلة الخسائر الإنخفاض في القيمة لتلك الإستثمارات إيضاح 2 (ح).

4) مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إحتمال تأثير التغيرات في هوامش الأرباح على قيمة الأدوات المالية. إن المؤسسة معرضة لمخاطر هامش الربح على إستثماراتها في الودائع السلعية والتمويل بالمرابحة. بالنسبة للموجودات المالية، تعتمد عائدات المؤسسة على مؤشر، وبالتالي تختلف تبعاً لظروف السوق.

تم تحديد تحليل الحساسية بناءاً على التعرض لأسعار الفائدة كما في تاريخ التقرير، وكذلك التغيير المحدد الذي يحدث في بداية السنة المالية ويبقى ثابتاً طوال فترة التقرير. تم إستخدام 50 نقطة أساس عند تقديم التقارير الداخلية عن مخاطر أسعار العملات إلى الإدارات الرئيسية الداخلية وتمثل تقييم الإدارة للتغير المحتمل في أسعار الفائدة.

في تاريخ التقرير، إذا كانت أسعار الفائدة أعلى/أقل بما يعادل 50 نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فإن صافي خسارة المؤسسة لن يتغير بشكل كبير.

ج) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف ذو دراية ولديهم الرغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع أطراف مستقلة. إن القيم العادلة لموجودات المؤسسة التشغيلية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها الدفترية المقيدة في القوائم المالية.

20- إعادة تصنيف

تم إعادة تصنيف بعض المبالغ لكي تتوافق مع عرض السنة الحالية.

ملاحق

1. معلومات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) 64

2. عمليات تمويل التجارة المعتمدة و الأثر التنموي لها 66

3. عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأقل نمواً لعام 68

4. أنشطة برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) 68

5. قائمة الاختصارات 70

6. هيكل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 72

7. جوائز المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) لعام 2010م- 1431هـ 73

ملحق 1- معلومات مساهمي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)

رأس المال المدفوع اعتباراً من 1431/12/30هـ (2010/12/6م) مصنف حسب الاكتتاب

م	العضو	إجمالي الاكتتاب	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المبلغ المدفوع
1	البنك الإسلامي للتنمية	266,370,000	37.7٪	266,370,000	39.1٪	266,370,000	39.7٪
2	السعودية	120,000,000	17.0٪	120,000,000	17.6٪	120,000,000	17.9٪
3	الصندوق السعودي للتنمية، السعودية	50,000,000	7.1٪	50,000,000	7.3٪	50,000,000	7.4٪
4	الكويت	40,000,000	5.7٪	17,686,667	2.6٪	17,686,667	2.6٪
5	صندوق الاستثمارات العامة، السعودية	30,000,000	4.2٪	30,000,000	4.4٪	30,000,000	4.5٪
6	تركيا	29,150,000	4.1٪	29,150,000	4.3٪	29,150,000	4.3٪
7	ماليزيا	28,980,000	4.1٪	28,980,000	4.3٪	28,980,000	4.3٪
8	بنك تنمية الصادرات الإيراني	25,000,000	3.5٪	25,000,000	3.7٪	25,000,000	3.7٪
9	مصر	12,730,000	1.8٪	12,730,000	1.9٪	12,730,000	1.9٪
10	قطر	10,000,000	1.4٪	10,000,000	1.5٪	10,000,000	1.5٪
11	العراق	10,000,000	1.4٪	6,666,667	1.0٪	-	0.0٪
12	باكستان	8,430,000	1.2٪	8,430,000	1.2٪	8,430,000	1.3٪
13	بنك البركة الإسلامي، البحرين	8,180,000	1.2٪	8,180,000	1.2٪	8,180,000	1.2٪
14	الجزائر	6,080,000	0.9٪	6,080,000	0.9٪	6,080,000	0.9٪
15	بنك فيصل الإسلامي المصري، مصر	5,920,000	0.8٪	5,920,000	0.9٪	5,920,000	0.9٪
16	بروناي دار السلام	5,820,000	0.8٪	5,820,000	0.9٪	5,820,000	0.9٪
17	تونس	5,600,000	0.8٪	5,600,000	0.8٪	5,600,000	0.8٪
18	المغرب	5,100,000	0.7٪	5,100,000	0.7٪	5,100,000	0.8٪
19	بنك ميلات، إيران	5,000,000	0.7٪	5,000,000	0.7٪	5,000,000	0.7٪
20	إندونيسيا	2,060,000	0.3٪	2,060,000	0.3٪	2,060,000	0.3٪
21	بنجلاديش	2,020,000	0.3٪	2,020,000	0.3٪	2,020,000	0.3٪
22	إيران	1,920,000	0.3٪	1,920,000	0.3٪	1,920,000	0.3٪
23	البحرين	1,850,000	0.3٪	1,850,000	0.3٪	1,850,000	0.3٪
24	سوريا	1,850,000	0.3٪	1,850,000	0.3٪	1,850,000	0.3٪
25	فلسطين	1,840,000	0.3٪	1,840,000	0.3٪	1,840,000	0.3٪
26	الإمارات	1,840,000	0.3٪	1,840,000	0.3٪	1,840,000	0.3٪
27	شركة البركة للاستثمار، لندن	1,610,000	0.2٪	1,610,000	0.2٪	1,610,000	0.2٪
28	ليبيا	1,390,000	0.2٪	1,390,000	0.2٪	1,390,000	0.2٪
29	الأردن	1,300,000	0.2٪	1,300,000	0.2٪	1,300,000	0.2٪

م	العضو	إجمالي الاكتتاب	نسبة الاكتتاب	المبلغ المطلوب دفعه	نسبة المبلغ المطلوب دفعه	المبلغ المدفوع	نسبة المبلغ المدفوع
30	البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، الأردن	1,180,000	0.2٪	1,180,000	0.2٪	1,180,000	0.2٪
31	اليمن	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪
32	بنك الصناعة والتعدين، إيران	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪
33	بنك ملي، إيران	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪
34	موريتانيا	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪	333,333	0.0٪
35	بنك إي إن (إجتساد نوفين)، إيران	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪
36	بنك كيشافارازي، إيران	1,000,000	0.1٪	1,000,000	0.1٪	-	0.0٪
37	السودان	770,000	0.1٪	770,000	0.1٪	770,000	0.1٪
38	بوركينا فاسو	750,000	0.1٪	750,000	0.1٪	750,000	0.1٪
39	الصومال	720,000	0.1٪	720,000	0.1٪	720,000	0.1٪
40	ساحل العاج	700,000	0.1٪	700,000	0.1٪	700,000	0.1٪
41	بيت البركة التركي للتمويل، تركيا	690,000	0.1٪	690,000	0.1٪	690,000	0.1٪
42	لبنان	610,000	0.1٪	610,000	0.1٪	610,000	0.1٪
43	موزمبيق	600,000	0.1٪	600,000	0.1٪	200,000	0.0٪
44	بنك البركة، تونس	530,000	0.1٪	530,000	0.1٪	530,000	0.1٪
45	بنك تجارات (البنك التجاري)، إيران	500,000	0.1٪	500,000	0.1٪	500,000	0.1٪
46	غامبيا	500,000	0.1٪	500,000	0.1٪	500,000	0.1٪
47	بنين	500,000	0.1٪	500,000	0.1٪	500,000	0.1٪
48	جيبوتي	500,000	0.1٪	500,000	0.1٪	–	0.0٪
49	النيجر	500,000	0.1٪	500,000	0.1٪	–	0.0٪
50	أوغندا	490,000	0.1٪	490,000	0.1٪	490,000	0.1٪
51	السنغال	480,000	0.1٪	480,000	0.1٪	480,000	0.1٪
52	بنك التنمية التعاوني الإسلامي، السودان	260,000	0.0٪	260,000	0.0٪	260,000	0.0٪
53	البنك الإسلامي السوداني	260,000	0.0٪	260,000	0.0٪	260,000	0.0٪
54	بنك التضامن الإسلامي، السودان	260,000	0.0٪	260,000	0.0٪	260,000	0.0٪
55	الجابون	220,000	0.0٪	220,000	0.0٪	220,000	0.0٪
56	الكاميرون	20,000	0.0٪	20,000	0.0٪	20,000	0.0٪
57	نيجيريا*	–	0.0٪	–	0.0٪	–	0.0٪
	الإجمالي	707,080,000	100٪	681,433,333	100٪	671,700,000	100٪

* لم تقم نيجيريا حتى تاريخه بتحديد عدد الأسهم المكتتبة بها.

عمليات تمويل التجارة المعتمدة و الأثر التنموي لها

1 ألبانيا
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 5.00
مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطوير القطاع الخاص

2 أذربيجان
عدد المشروعات: 4
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 35.50
مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطوير القطاع الخاص

3 البحرين
عدد المشروعات: 3
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 24.00
مساندة الشركات الخاصة من أجل تدعيم القطاع الخاص

4 بنجلاديش
عدد المشروعات: 12
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 880.00
مساندة أسعار الطاقة لتصل إلى أسعار معقولة، والإسهام في تطوير الأنشطة الاقتصادية عامة

5 بوركينافاسو
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 56.10
تقوية القطاع الزراعي في البلاد

6 الكاميرون
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 17.00
تقوية القطاع الزراعي في البلاد

7 مصر
عدد المشروعات: 4
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 368.00
مساندة القطاع الخاص، ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المساندة لقطاع الطاقة الحيوي

8 اثيوبيا
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 40.00
لإسهام في جهود تحقيق استقرار الطاقة، والإسهام في التنمية الاقتصادية

9 غامبيا
عدد المشروعات: 4
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 33.00
مساندة أسعار الطاقة لتصل إلى أسعار معقولة، والإسهام في التنمية الاقتصادية

10 اندونيسيا
عدد المشروعات: 7
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 155.00
تقوية القطاع الزراعي في البلاد، وتقديم المساندة لشركات القطاع الخاص

11 إيران
عدد المشروعات: 10
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 255.00
تقديم المساندة لتطوير القطاع الخاص

12 الاردن
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 10.00
مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تطوير القطاع الخاص

13 كازاخستان
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار):40.00
تقوية القطاع الزراعي في البلاد

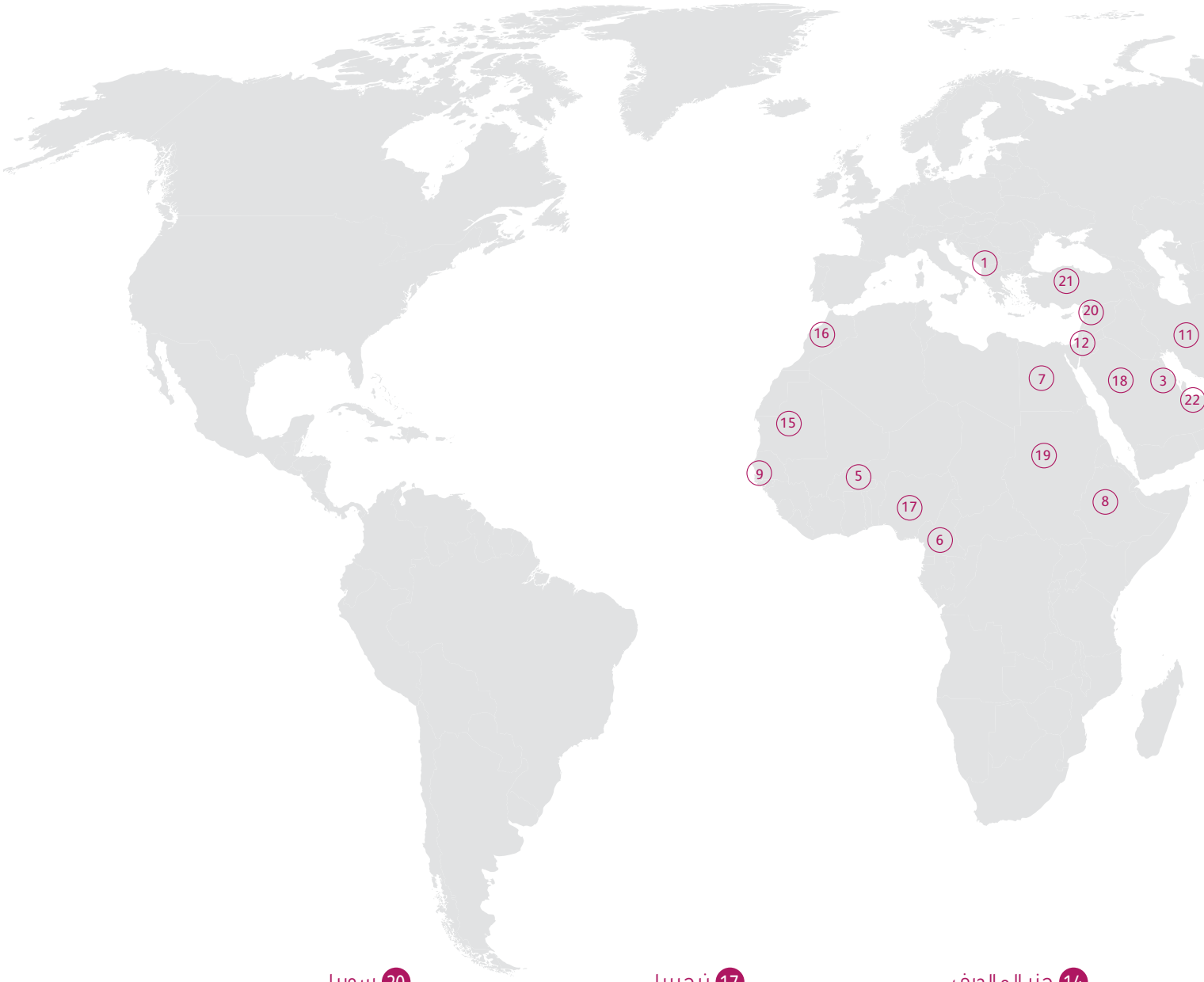

14 جزر المالديف
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 40.00
المساندة للحفاظ على استقرار قطاع الطاقة
لضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية

15 موريتانيا
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 15.00
تقوية القطاع الزراعي في البلاد

16 المغرب
عدد المشروعات: 3
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 174.00
مساندة أسعار الطاقة لتصل إلى أسعار
معقولة، ومساندة تنمية القطاع الخاص

17 نيجيريا
عدد المشروعات: 1
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 15.00
مساندة قطاع الطاقة الحيوي

18 السعودية
عدد المشروعات: ا
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 30.00
تقديم المساندة لشركات القطاع الخاص

19 السودان
عدد المشروعات: 2
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 76.09
تقوية القطاع الزراعي في البلاد

20 سوريا
عدد المشروعات: 2
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 5.00
تقديم الدعم لتنمية القطاع الخاص

21 تركيا
عدد المشروعات: 8
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 133.94
مساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
والإسهام في تطوير القطاع الخاص

22 الإمارات
عدد المشروعات: 3
المبلغ الإجمالي (بالمليون دولار): 147.00
مساندة قطاع الطاقة
وشركات القطاع الخاص

ملحق 3 – عمليات تمويل التجارة المعتمدة للدول الأعضاء الأقل نمواً

الدولة	عدد العمليات	السلع	المبلغ الإجمالي (مليون دولار أمريكي)
بنجلاديش	12	النفط الخام والمنتجات النفطية	880.0
بوركينا فاسو	1	الأسمدة والمواد الزراعية	56.1
غامبيا	4	المنتجات النفطية	33.0
ألبانيا	1	السلع وفق قواعد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)	5.0
أذربيجان	4	السلع وفق قواعد المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)	35.5
السودان	2	السكر الخام والأبيض، والأسمدة	76.1
جزر المالديف	1	المنتجات النفطية المكررة	40.0
موريتانيا	1	البذور والأسمدة	15.0
الإجمالي	26		1,140.7

ملحق 4 – أنشطة برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة (TCPP) لعام 1431هـ

أنشطة تنمية التجارة		
م.	النشاط	الدولة المضيفة
1	المعرض الأول للغذاء الحلال	إيران
2	يوم البنك الإسلامي للتنمية IDB في المغرب	المغرب
3	معرض ماليزيا الدولي السابع للغذاء الحلال MIHAS (2010) – MATRADE	ماليزيا
4	معرض موصياد التجاري الدولي الثالث عشر والمنتدى الاقتصادي العالمي الرابع عشر	تركيا
5	اجتماع هيئات مؤسسات تنمية التجارة TPOs (الدول العربية الأعضاء ICDT)	تونس

أنشطة تسهيل التجارة		
1	الاجتماع التحضيري لخارطة طريق المساعدة من أجل التجارة AFT لإقليم منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا ESCWA	لبنان
2	اجتماع مجموعة الخبراء حول خارطة طريق المساعدة من أجل التجارة للدول المتضمنة في برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى SPECA	قيرغيزستان
3	الاجتماع الوزاري حول خارطة طريق المساعدة من أجل التجارة لمنطقة لدول برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى SPECA.	أذربيجان
4	اجتماع لتطوير خارطة طريق لتعزيز التجارة بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي OIC	أذربيجان
5	الاجتماع الاستشاري الثاني للجنة منظمة المؤتمر الإسلامي OIC لتعزيز التجارة بين دول المنظمة	المغرب
6	حلقة نقاش حول المساعدة من أجل التجارة AFT	السعودية
7	المؤتمر الدولي للتكامل الاقتصادي والتجاري بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي OIC	إيران
أنشطة بناء القدرات		
1	برنامج التكامل والتبادل المعرفي للحكومات والغرف التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي ECO بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية TOBB	تركيا
2	برنامج التفاعل والتبادل المعرفي للغرف التجارية لكبار الموظفين في الدول العربية الأعضاء بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية TOBB	تركيا
3	برنامج بناء القدرات للغرف التجارية الإيرانية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية TOBB	تركيا
4	برنامج التكامل والتبادل المعرفي حول التبادل التجاري بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية TOBB	تركيا
5	برنامج تدريبي على استراتيجيات التصدير والتسويق الدولي لفلسطين	الأردن
6	برنامج تدريبي على استراتيجيات التصدير والتسويق الدولي لفلسطين	الأردن
7	إدارة الغرف التجارية: برنامج تدريبي لطواقم الغرف التجارية في الدول العربية	الكويت
8	برنامج تدريبي لجهاز الغرفة التجارية العراقية بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT	المغرب
9	برنامج تدريبي على استراتيجيات التصدير والتسويق الدولي بالتعاون مع مركز تدريب التجارة الخارجية FTTC	السعودية
10	برامج تدريبية على استراتيجيات التصدير والتسويق الدولي بالتعاون مع مركز تدريب التجارة الخارجية FTTC	الكويت
11	برامج تدريبية على استراتيجيات التصدير والتسويق الدولي بالتعاون مع مركز تدريب التجارة الخارجية FTTC	الإمارات
تنمية السلع الإستراتيجية		
1	ندوة تفعيل مشروع تنمية قطاع الفول السوداني في السنغال وغينيا بيساو وغامبيا	غامبيا

ملحق 5 – الكلمات الأولية والاختصارات

AFT	مبادرة المساعدة من أجل التجارة
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
CIS	رابطة الدول المستقلة
COMCEC	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي و التجاري
DMCC	مركز دبي للسلع المتعددة
EBRD	المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
ECA	وكالة ائتمان الصادرات
ESCWA	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTTC	مركز تدريب التجارة الخارجية
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GTR	مجلة Global Trade Review
IBF	منتدى الأعمال الدولي
ICCI	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
ICD	المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ICDT	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
ICIEC	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
ID	الدينار الإسلامي (وحدة صرف للبنك الإسلامي للتنمية تعادل حقوق السحب الخاصة)
IDB	البنك الإسلامي للتنمية
IRTI	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFN	جريدة Islamic Finance News
IFSB	مجلس الخدمات المالية الإسلامية
IGEME	مركز ترويج الصادرات التركية

ITC	مركز التجارة العالمي
ITFC	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
KSA	المملكة العربية السعودية
LDMCs	البلدان الأعضاء الأقل نموا
MATRADE	هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية
MCPS	برنامج الشراكة الاستراتيجية للدولة العضو
MDFI	مؤسسة التنمية المالية متعددة الأطراف
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OIC	منظمة المؤتمر الإسلامي
PTA	اتفاقية التجارة التفضيلية
SESRIC	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
SPECA	برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى
STF	التمويل التجاري المهيكل
TCPP	برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة
TOBB	اتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية
TPO	مؤسسة تنمية التجارة
TPS	نظام التجارة التفضيلية
TSIs	مؤسسات دعم التجارة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNECE	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WB	البنك الدولي
WCO	منظمة الجمارك العالمية
WTO	منظمة التجارة العالمية

ملحق 6 – هيكل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

تأسس البنك الإسلامي للتنمية (IDB) كمؤسسة مالية دولية تطبيقاً للعزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية في جدة في ذي القعدة من عام 1393هـ (ديسمبر 1973م)، وعقد الاجتماع الافتتاحي الأول لمجلس المحافظين في رجب 1395هـ (يوليو 1975م)، وبدأ البنك الإسلامي للتنمية نشاطه الرسمي في شوال من عام 1395هـ (20 أكتوبر 1975م).

الرؤية

بحلول عام 1440هـ، سيكون البنك الإسلامي للتنمية قد أصبح بنكاً تنموياً عالمي الطراز، يستلهم المبادئ الإسلامية التي ساهمت في التحول البارز في مشهد التنمية البشرية في العالم الإسلامي وساعدت في استرداد الإنسان لكرامته.

الرسالة

إن مهمة البنك الإسلامي للتنمية هي تعزيز التنمية البشرية الشاملة مع التركيز على المجالات ذات الأولوية مثل القضاء على الفقر وتحسين الخدمات الصحية وتطوير التعليم والارتقاء بآليات الحوكمة ورفاهية الشعوب.

العضوية

يضم البنك الإسلامي للتنمية في تشكيله الحالي 56 دولة عضواً من أقاليم متعددة، والشرط الأساس للعضوية أن تكون الدولة طالبة العضوية من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي OIC، وأن تدفع أولى دفعات الحد الأدنى من مساهمتها من إجمالي قيمة أسهم رأس مال البنك، وأن تقبل الشروط والأحكام التي يقررها مجلس محافظي البنك.

رأس المال

وفقاً لقرار مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الحادي والثلاثين، والذي أقيم في الكويت في جمادى الأولى 1427هـ (مايو 2006م)، فقد تضاعف رأس المال المرخص للبنك من خمسة عشر 15 مليار دينار إسلامي (ID) إلى ثلاثين 30 ملياراً، فيما زادت قيمة الأسهم المُصْدَرَة من 8.1 مليار دينار إسلامي إلى خمسة عشر 15 ملياراً، أما رأس المال المُصْدَر فقد زاد إلى ستة عشر 16 مليار دينار إسلامي ، وذلك في الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين لمجلس المحافظين والذي أقيم في جدة في المملكة العربية السعودية في 29 و30 جمادى الأولى 1429هـ (3 و4 يونيو 2008م)؛ حيث تم إضافة 15.9 مليار دينار إسلامي من هذا المبلغ إلى 3.6 مليار دينار إسلامي من المبالغ المدفوعة من حصص مساهمات الدول وذلك اعتبارا من نهاية 1430هـ.

الهيكل

تتكون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خمس مؤسسات: البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC).

المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية

يقع المقر الرئيسي للبنك الإسلامي للتنمية في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وله أربعة مكاتب إقليمية في كلٍ من الرباط بالمغرب وكوالالمبور بماليزيا وألماتي في كازخستان ودكار في السنغال.

السنة المالية

السنة المالية للبنك الإسلامي للتنمية هي السنة القمرية الهجرية.

الوحدة المحاسبية

الوحدة المحاسبية للبنك الإسلامي للتنمية هي الدينار الإسلامي (ID)، وهو يعادل وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) في النظام النقدي العالمي.

اللغة

اللغة الرسمية في البنك الإسلامي للتنمية هي اللغة العربية، وتستخدم الإنجليزية والفرنسية كلغتي عمل.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI):

تأسس المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في عام 1401هـ (1981م)، بوصفه عضواً من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وعُهِدَ إلى المعهد بالدور المحوري الممثل في تحويل المجموعة إلى مؤسسة مستندة إلى المعرفة من الطراز العالمي. يتحمل المعهد مسئولية قيادة عملية تنمية ومساندة صناعة الخدمات المالية الإسلامية الحيوية والشاملة، وهي الصناعة التي تدعم عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء. ووفقاً للرؤية المعلن عنها لعام 1440هـ ويتصور أن يكون المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب مركزاً مجورياً مميزاً لكل عمليات بناء القدرات والخدمات الاستشارية في الاقتصادات الإسلامية الأساسية منها والتطبيقية، وكذلك تطوير الأدوات التمويلية لكل عمليات التمويل التي تدعم حكومات الدول الأعضاء بالبنك. وانطلاقاً من هذا الهدف، فقد عمل المعهد تدريجياً على تقوية نشاطاته الأساسية المتعلقة بعالم الأعمال من خدمات معرفية عبر إجراء البحوث وحوارات السياسات والخدمات الاستشارية الخاصة بالشريعة الإسلامية، بهدف تقديم الدعم الاستشاري لكل الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. www.irti.org.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD):

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) هي مؤسسة مالية متعددة الأطراف، أسسها مجلس محافظي البنك لإسلامي للتنمية في اجتماعه السنوي الرابع والعشرين الذي انعقد في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999م) بجدة بالمملكة العربية السعودية. ويبلغ رأس المال المرخص للمؤسسة ٢ مليار دولار، بينما يبلغ رأس المال المفتوح للمساهمة مليار دولار. وأعضاء هذه المؤسسة هم خمسون من الدول الأعضاء في البنك وخمس مؤسسات مالية من الدول الأعضاء.

وينص التفويض الممنوح للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) على أن تلعب دوراً تكميلياً لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء وذلك من خلال تقديم خدمات التمويل والخدمات المالية لمشروعات القطاع الخاص بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كذلك تقدم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) الخدمات الاستشارية للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص لتشجيع تأسيس مشروعات القطاع الخاص وتوسيعها وتحديثها، وتنمية الأسواق الرئيسية، وتبني أفضل السياسات الإدارية والارتقاء بدور اقتصاد السوق. تركز المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) في خدماتها التمويلية على المشروعات التنموية التي تخلق فرص عمل وتشجع الصادرات. ولتحقيق هذه الأهداف، تقوم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) ببناء وتطوير علاقات تعاون وشراكة لترتيب التمويل المشترك وخدمات التمويل المشترك. www.icd-idb.org

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: (ICIEC)

تأسست المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) في أغسطس عام 1994م على يد البنك الإسلامي للتنمية(IDB) والدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) ككيان مستقل داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. إن المهمة المنوطة بالمؤسسة هي المساعدة في زيادة مساحة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتيسير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأعضاء، وتقديم تسهيلات إعادة التأمين على الصادرات لوكالات ائتمان الصادرات (ECAs) في الدول الأعضاء.

تحقق المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) هذه الأهداف من خلال تقديم خدمات ائتمانية إسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وصكوك تأمين وإعادة تأمين مخاطر الدول. ويبلغ رأس المال المساهم به للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (150) (ICIEC) مليون دينار إسلامي (بما يوازي 235 مليون دولار) في نهاية عام 1430هـ يتم تقديم 100 مليون (ما يوازي 157 مليون دولار) منها من البنك الإسلامي للتنمية (صندوق الوقف) فيما تقدم أربعون دولة مبلغ 48.49 مليون دينار (76.13 مليون دولار). ومنذ إطلاقها، قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) موافقات بـ11.26 مليار دولار سواء في مجال الائتمان أو مجال تأمين مخاطر الدول دعماً لصادرات الدول الأعضاء وتدفق الاستثمارات الداخلية، تحقق منها 3.21 ملياراً خلال عام 1431هـ بزيادة ٪50 عن السنة السابقة. وحصلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC) على درجة Aa3 في تصنيف الملاءة المالية التأمينية لمؤسسة موديز (Moody's) www.iciec.com.

ملحق 7 – مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الجوائز 2010

عملية مرابحة جماعية
لصفقة السكر في السودان بقيمة 50 مليون دولار

عملية مرابحة جماعية
لصفقة السكر في السودان بقيمة 50 مليون دولار

عملية مرابحة جماعية
لصفقة السكر في السودان بقيمة 50 مليون دولار

عملية مرابحة مهيكلة
لصفقة القمح في كازاخستان بقيمة 40 مليون دولار

أفضل مؤسسة تنمية مالية في الشرق الأوسط

أفضل مؤسسة إسلامية لتمويل التجارة

ص.ب 55335، جدة 21534
المملكة العربية السعودية

T: +966 2 646 7024
F: +966 2 637 1064

info@itfc-idb.org
www.itfc-idb.org

عضو مجموعة
البنك الإسلامي للتنمية